

'موعد مع الحرية'

أبرز معالم خطة العام القادم:

وتحدد الخطة في عامها الثاني، والتي سميت 'موعد مع الحرية'، الآليات التي ستتبعها الحكومة لمواصلة بناء المؤسسات في 4 محاور أساسية. ويشمل المحور الأول العمل المكثف لفرض سيادة القانون وتحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان، عبر تعزيز قدرات النظام القضائي بوسائل مختلفة منها تعيين عدد كبير من القضاة الجدد في السلطة القضائية، وإقرار نظام للعقوبات يحترم حقوق الإنسان، وإنشاء مركز للطب الشرعي، وتشجيع منظمات المجتمع المدني على إصدار التقارير حول أداء المؤسسات العامة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويركز المحور الثاني على تحسين أداء القطاع الحكومي عبر سلسلة خطوات إصلاحية تضمن محاربة الفساد، والانضمام للاتفاقيات الدولية لمكافحته، ومساءلة المسؤولين ضمن إطار عام شفاف ومهني، وتعزيز التواصل بين الحكومة والجمهور عبر وسائل الإعلام، وإجراء استطلاعات للرأي لقياس مدى رضى المواطنين عن أداء الحكومة والاستفادة منها في تحسينه.

أما المحور الثالث فيتضمن تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في قطاعات التعليم، والتأمين الصحي، والبنية التحتية، وتشجيع الثقافة، والعمل لتمكين المرأة وضمان إسهامها الكامل في عملية بناء الدولة الفلسطينية. وعلى صعيد التعليم تنوي الحكومة تخصيص أكثر من 55 مليون دولار لصالح التعليم العالي، لتقديم قروض ومنح دراسية لأكثر من 1200 طالب، وبناء 700 قاعة تدريس جديدة، و100 مختبر للحاسوب، و100 وحدة صفية لذوي الاحتياجات الخاصة، و50 مختبرا للعلوم. وفي مجال الصحة سيتم تأهيل وتوسيع 14 مستشفى في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى تطوير نظام التأمين الصحي.

وتشمل الخطة الحكومية في محورها الرابع العمل على تمكين القطاع الخاص بما يعزز القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى إنهاء الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية، حيث تتوقع الحكومة انخفاضا في العجز الجاري للموازنة لنحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011، بالمقارنة مع 18% في العام 2010 و 22% في العام 2009. كما سيتم تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية المخصصة لتمويل النفقات الجارية من حوالي 1.8 مليار دولار في العام 2008 إلى 1.0 مليار دولار في العام 2011.

وستعمل الحكومة على تحسين فرص التصدير الزراعي، وتحقيق نمو إضافي في القطاع السياحي، وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني لضمان تحقيق تنمية مستدامة، وذلك عبر مواصلة الجهد لبناء المناطق الصناعية في جنين، وبيت لحم وأريحا وتعزيز التواصل التجاري مع الخارج بتحديد ودراسة 10 أسواق إستراتيجية لترويج المنتجات الفلسطينية فيها.

أما قطاع العدالة وسيادة القانون، فيهدف إلى ترسيخ سيادة القانون، وفصل السلطات في الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي تصون حقوق وحرية مواطنيها، وضمان عمل جميع المؤسسات والالتزام بأحكام القانون العام، والحفاظ على استقلالية السلطة القضائية وإدارة منظومة المحاكم وفقا لأسس النزاهة والحيادية والنجاعة.

ويهدف القطاع ذاته إلى تطوير البنية التحتية والإدارية، وتطوير العدالة الجنائية، وتطوير البنية التشريعية، ورفع القدرات الفنية المتخصصة، وحماية الحريات العامة والخاصة وضمان حقوق الإنسان.

أما قطاع الأمن، فيهدف إلى تعزيز الأمن والأمان للوطن والمواطن في ظل ضمان كرامة وحرية وحقوق الإنسان، وبناء مؤسسة أمنية مهنية ورشيده، ومكافحة الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية، وتقديم خدمات سجل السكان بكفاءة وفعالية وعدالة، وتعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية.

كما يهدف إلى تحديث وتطوير البنية القانونية والأطر التشريعية، وتطوير هيكلية المؤسسة الأمنية، وتعزيز الفعالية والمهنية وبناء القدرات، وتعزيز التكامل ما بين قطاع الأمن والعدل، وتقديم خدمات سجل السكان بكفاءة وعدالة وفعالية، وتنمية وتعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية، وتجهيز البنى التحتية.

وبالنسبة لقطاع العلاقات الدولية، فيهدف إلى إسناد الجهد المبذول على الساحة الدولية لحشد الدعم الدولي لقيام دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان مشاركة فلسطين الكاملة والفاعلة في أسرة المجتمع الدولي، وتفعيل مساهمتها البناءة فيها، والسعي إلى انجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية في المحافل الدولية، وتوطيد العلاقات وقنوات الاتصال بين الفلسطينيين في الشتات وأقرانهم المقيمين في فلسطين. كما يهدف إلى المساعدة في التحضير لإقامة الدولة، وتطوير الخدمات القنصلية، وتطوير قدرات السلك الدبلوماسي، والانضمام إلى المنظمات الدولية.

أما قطاع المال، فيهدف إلى السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال إتباع سياسات مالية سليمة تضمن تقليص الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية، وتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني، وتطوير قطاع المصارف والقطاع المالي بما يضمن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وتطوير الأنظمة المالية والرقابية. كما يهدف إلى إدارة فعالة ومتميزة ونزيهة وشفافة للمال العام وللمساعدات الدولية، وتعزيز النظام النقدي، وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي، وتطوير نظام التقاعد.

أما قطاع التنمية الإدارية، فيهدف إلى استكمال عملية البناء المؤسسي واستمرار تطوير المؤسسات الرسمية بما يمكنها من المساهمة الفاعلة في تحقيق إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، الفلسطينية المستقلة والديمقراطية، واستمرار تطوير بنى وهياكل وقدرات القطاع العام ليقدم أفضل الخدمات للمواطنين بأعلى كفاءة وأقصى فاعلية ضمن أفضل مردود ممكن للموارد المالية المتوفرة.

كما يهدف إلى تطوير وتقييم السياسات الحكومية، وبناء هيكل تنظيمي حكومي فعال ومتجانس، وتعزيز ثقافة ومبادئ الخدمة العامة، وتطوير عمل ديوان الموظفين، وتطوير عمل ديوان الرقابة الإدارية والمالية وفقاً للممارسات الدولية الفضلى، وخدمة رقابة ذات جودة ومصداقية عالية تعزز الاستقرار المالي والإداري، وإكمال تحضير الوثائق والأدلة اللازمة لعملية دمج الهيئات، وتعزيز العملية الديمقراطية، وتحسين وضع البنية التحتية في الهيئات المحلية، وتعزيز قدرات الحكم المحلي.

أما قطاع الإعلام، فيهدف إلى الارتقاء بشفافية الحكومة وتعزيز وسائل مساءلتها، وضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات العامة، ونشر أجندة السياسات التي تتبناها الحكومة وتقارير عن أدائها بصورة دورية للجمهور، وتعزيز العمل على إنشاء قطاع إعلامي مستقل ومهني ونزيه، وتطوير العمل الإعلامي.

وبالنسبة لقطاع المعلومات والإحصاء، فيهدف إلى توفير البيانات والإحصاءات، الشاملة والدقيقة، اللازمة لتطوير السياسات والخطط الوطنية، والعمل باستمرار على تحديثها ومواءمتها مع المعايير الدولية المرعية.

كما يهدف إلى تطوير الخطط الوطنية، وبناء قواعد البيانات الخاصة بقضايا الجدار والاستيطان وبناء السجلات المركزية والإدارية، وتنفيذ التعدادات المختلفة، وبناء نظام مراقبة للأوضاع

الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحكم الرشيد، والمساهمة في بناء القدرات الإحصائية لدى المؤسسات الحكومية. أما قطاع إدارة الأراضي فيهدف إلى حماية الأرض الفلسطينية وحقوق ملكيتها، من خلال تطوير سجل شامل ودقيق يمكن الإطلاع عليه، وتسهيل إجراءات نقل الملكية وبما يضمن إنفاذ القانون، والتأكد من أن التخطيط المكاني وتنظيم استخدامات الأراضي يكفلان تلبية مختلف الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين في الحاضر والمستقبل.

كما يهدف إلى تطوير وتسجيل أراضي فلسطين، وزيادة كفاءة وفاعلية المؤسسة سلطة الأراضي وحصر وتسجيل أملاك الدولة والأراضي الوقفية، ومخططات هيكلية، وتطوير المخطط الوطني المكاني، حماية الأراضي الفلسطينية من المصادرة والاستيطان، وتهيئة استلام المستوطنات المخلاة.

أما في مجال التنمية الاقتصادية، ويقسم إلى قطاعات أولها، قطاع الصناعة والخدمات وتعزيز بيئة الأعمال، بهدف في الخطة إلى البدء ببرامج اقتصادية وإيجاد مؤسسات تنظيمية تضمن خلق بيئة تمكن القطاع الخاص والازدهار وتعزز القدرات الذاتية لاقتصاد دولة فلسطين، والعمل مع القطاع الخاص على بناء القدرات الإنتاجية الفلسطينية (الصناعية والخدماتية) وتحديثها ودعم توسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصورة سريعة.

أما قطاع التجارة الخارجية والاستثمار، فستعمل الحكومة على اتخاذ الاستعدادات والتحضيرات التي تكفل تحقيق توسع في قطاع الصادرات الفلسطينية، والسعي لانضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية وتطوير الاتفاقيات التجارية الدولية.

وفي قطاع حماية المستهلك، فترمي الخطة تحديث مؤسسات حماية المستهلك والأنظمة التي تحكم عملها، ومقاربة إجراءات تنظيم هذه المؤسسات ومعايير الجودة التي تتبناها مع المعايير الدولية المرعية في هذا الشأن.

أما قطاع العمل، فترمي الخطة إلى حماية القوى العاملة في فلسطين من الاستغلال ومن العمل في ظروف غير آمنة، وإعداد البرامج المستدامة التي تستهدف مكافحة البطالة.

ويعتبر قطاع الزراعة والتنمية الريفية من القطاعات الهامة وتريد الخطة من هذا القطاع، إعادة تفعيل قطاع الزراعة باعتباره أحد القطاعات الرئيسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتوفير فرص العمل لأبناء شعبنا، وبذل الجهود الحثيثة لتقليص نسبة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين والتعامل مع قطاع الزراعة باعتباره حجر الزاوية في مشاريع التنمية الريفية.

أما قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتهدف الخطة خلال هذا القطاع إلى مساندة التوسع المتواصل في صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال التنظيم السليم لهذا القطاع وتوفير الحماية له من المنافسة غير المشروعة من الخارج، والإشراف على دمج تكنولوجيا المعلومات في حياة كل مواطن عن طريق تعزيز السياسات التي تستهدف الارتقاء بمجتمع المعلومات وإنشاء الحكومة الإلكترونية، وإدارة قطاع الخدمات البريدية بصورة فعالة وناجحة.

وفي مجال البنية التحتية، يعتبر قطاع مرافق النقل والمواصلات أحد أهم القطاعات وستعمل الحكومة خلال العام القادم على إنشاء وتشغيل وصيانة شبكة ومرافق ووسائل نقل ومواصلات حديثة ومتكاملة وأمنة تربط جميع ربوع فلسطين ببعضها، وتحفز تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتعزز التواصل مع الجوار العربي. وفيما يتعلق بقطاع المياه، فستعمل الحكومة في خطتها الجديد على المساعدة في العمل للحصول على الحقوق المائية الفلسطينية الكاملة، وتطوير وتنويع مصادر المياه، وإنشاء شبكة مياه عامة تكفل تزويد المواطن الفلسطيني بالمياه الصالحة للاستخدام البشري وفقاً للمعايير الدولية، إضافة إلى توفير المياه لأغراض الري والزراعة.

وفيما يلي النص الكامل لوثيقة 'موعد مع الحرية':

الإجراءات وأولويات العمل في العام الثاني من برنامج الحكومة

'إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة'

العملُ توأم الأمل. الأول يشق الطريق بمعول الإرادة، والثاني يضيء الأفق بشمس اليقين. كلاهما عدة الطامحين إلى الحرية وعتادهم. وهما نبراس الحكومة في سعيها إلى خلق وقائع جديدة على الأرض، تُسهم بالتراكم الإيجابي والعزيمة الصلبة، في إنهاء الاحتلال، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، تسود على إقليمها، وينعم مواطنوها بالحرية، والعدالة، والمساواة، في ظل نظام ديمقراطي يقوم على التعددية، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان.

وفي سياق هذا المسعى المشروط بالعمل، والمرفوع على ساعد الأمل، تستلهم الحكومة ما تراكم من خبرات الحركة الوطنية الفلسطينية على مدار قرن من الزمان، وتستمد من تضحيات الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، ومن طموحاتهم، الفردية منها والجمعية، بالحرية والكرامة والاستقلال، إرادة العمل، ونفحة الأمل.

بارادة العمل، ونفحة الأمل، نرسم ملامح فلسطين المستقبل، كما نصّت عليها وثيقة إعلان الاستقلال في الجزائر، التي تمثل في نظرنا، إلى جانب القانون الأساسي، وقرارات المجلس الوطني، وأدبيات منظمة التحرير الفلسطينية والتزاماتها العربية والدولية، مرجعية سياسية، ومنازة فكرية، تنير لنا الطريق إذا ما غابت الرؤية، وتعددت معها الاجتهادات والخيارات.

وعلى ضوء هذه المرجعية، تجلّى خيار الحكومة، منذ بدء ولايتها قبل عام، في برنامج نجم عن رؤية إستراتيجية تستهدف المزوجة بين النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، من جهة، واستكمال بناء مؤسسات الدولة في الأراضي الفلسطينية، وتعزيز المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال من جهة أخرى، تحقيقاً لهدف إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية، على حدود العام 1967.

ولا تناقض بين هذه الأضلاع الثلاثة للفعالية السياسية في سياق رؤية إستراتيجية واضحة وموحّدة. برنامج استكمال بناء مؤسسات الدولة لا يحتمل التأجيل إلى ما بعد زوال الاحتلال، وكذلك الأمر بالنسبة لإرساء قيم النزاهة والشفافية، والفصل بين السلطات، وتوفير الأمن والأمان للمواطن بما يحمي المشروع الوطني ويكفل سيادة القانون. فهذه العناصر مجتمعة تشكل جوهر برنامج عمل الحكومة لإقامة دولة فلسطين المستقلة، بالرغم من الاحتلال للتعجيل في إنجائه، وهي صلب عمل الحكومة، ومبرر وجودها.

وبناء عليه، فإن الحكومة، وقد وضعت على عاتقها تنفيذ هذا البرنامج، تدرك بأن تحقيقه لن يتأتى دون تبنيه من جانب المواطنين، وقناعتهم بأن لكل دوره، وبأن زوال الاحتلال سيكون ثمرة لما يبذلونه، نساءً ورجالاً، شبياً وشباناً، فرادى وجماعات، من جهد، وما يبتكرونه من مبادرات، في كافة مناحي الحياة، كتعبير عن حقيقة أن الشعب إذا أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر!

ومن جانبها تلتزم الحكومة بتوفير الشروط الموضوعية الكفيلة بتعزيز صمود المواطنين عبر تلبية احتياجاتهم، وتيسير شؤون حياتهم. ويشمل هذا الالتزام كافة المناطق الفلسطينية، دون التقيّد بالتصنيفات المجحفة ألف وباء وجيم. كما ويشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، باعتبار هذه المناطق رقعة سياسية وجغرافية واحدة تمثل إقليم دولة فلسطين الذي ستبسط سيادتها عليه.

وتؤكد الحكومة في هذا الصدد بأنها ماضية في جهودها للإسهام في إعادة اللحمة إلى الأراضي الفلسطينية، وإنهاء حالة الانقسام. وفي الوقت نفسه، تؤكد الحكومة التزامها بالعمل على كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، ولن تميز في سياق التزامها بتوفير الشروط الموضوعية الكفيلة بتعزيز صمود المواطنين، وتفعيل قدرتهم على التمسك بحقهم في البقاء على أرضهم بين منطقة وأخرى، مع الحرص على بذل جهود مضاعفة لتلبية لاحتياجات أساسية عاجلة في القدس الشرقية، وقطاع غزة.

العام الأول

تنظر الحكومة على أعتاب العام الثاني لولايتها إلى ما أنجز في مختلف القطاعات، في إطار برنامج إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، على مدار عام مضى، فترى بأن الكثير قد تحقق على الأرض، وأصبح ملموساً من جانب المواطنين، وبأنها نجحت في مسعى تحويل مختلف المناطق الفلسطينية إلى ورشة عمل كبرى ومثابرة. ومع إدراكها لحجم الانجاز، وطبيعة التحديات، وضخامة الآمال المعقودة على هذا المسعى، يحذر الحكومة الأمل بوضع حد لحالة الانقسام في أسرع وقت ممكن ليتم الشروع، وعلى الفور، في تحويل قطاع غزة إلى ورشة عمل مشابهة.

في سياق ورشة العمل الكبرى على مدار عام مضى تحققت إنجازات على صعيد البنية التحتية، والحكم، والأمن، والخدمات الاجتماعية.

على صعيد البنية التحتية شرعت الحكومة في بناء وتحديث المرافق التعليمية والصحية، وشبكات الطرق، والمياه، والكهرباء، ومعالجة النفايات الصلبة والمياه العادمة.

وعلى صعيد الحكم جرى تعزيز مبدأ الشفافية والمحاسبة في القطاع المالي وتقليص الاعتماد على المعونات الخارجية، كما جرت إعادة هيكلة وتنظيم مؤسسات الحكم بما يضمن الفعالية والكفاءة وسرعة الأداء، علاوة على إشاعة روح الالتزام والتحلي بالمسؤولية.

وفي القطاع الأمني اتخذت خطوات تنظيمية وإدارية ومهنية لضمان أمن وأمان المواطنين وإشاعة روح الالتزام بالقانون. وفي قطاع العدالة عملت الحكومة مع مجلس القضاء الأعلى على تحديث وتطوير نظام المحاكم، والنيابة العامة، لضمان تسريع النظر والبت في القضايا وحماية حقوق المواطنين وإنصافهم.

وعلى الصعيد الاقتصادي وُضعت آليات وأُخذت إجراءات للتمكين الذاتي، وتفعيل المناطق الصناعية. كما تم الشروع في الحملة الوطنية لمقاطعة منتجات المستوطنات. وعلى الصعيد الاجتماعي تمت زيادة حصة المخصصات الخاصة بقطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. كما تم توسيع قاعدة المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي وترشيد البرامج الخاصة بذلك.

وعلاوة على ما تقدّم، تم الانتهاء من الألف الأولى من مشاريع دعم المبادرات المحلية، في سياق عملية تنمية تستهدف تعميم ونشر القدرة والتمكين في الأراضي الفلسطينية. كما تم القيام بكل ما أمكن من جهد لدعم صمود المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية، لتعزيز قدراتهم، وحشد طاقتهم، في مواجهة سياسة الاستيطان والتهجير والاقْتلاع الممارسة ضدهم من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

العام الثاني

بالرغم من تحقق الكثير في مختلف القطاعات، إلا أن الكثير ما يزال قيد التنفيذ في العام الثاني. وفي هذا الصدد، تتعهد الحكومة، بأنها لن تدخر جهداً، ولن تتواني في العمل بعزم واجتهاد لاستكمال بناء مؤسسات الدولة، وتوفير الشروط الموضوعية الكفيلة بدحر الاحتلال. ويشمل التزامها العمل في كافة القطاعات على صعيد البنية التحتية، وقطاع الحكم، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، التي تم تفصيلها في الجدول الملحق بهذا التقديم، والتي من شأنها توفير خدمات أفضل للمواطنين، ورفع مستوى المعيشة، وتعزيز مسيرة التحديث والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

وتسعى الحكومة من خلال هذا الطرح التفصيلي في مختلف القطاعات لتجسيد وترسيخ مثال الحكم الرشيد، الذي يشكل شبكة أمان لكل حكومة تسعى لبناء جسور الثقة مع المواطن، وتعبئة الطاقات، وتسخير الجهود، استناداً إلى مبدأ التعاقد المشترك والحر في خدمة المشروع الوطني الكبير.

ولن يتأتى للحكم الرشيد تبرير وجوده ما لم يكن قادراً على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، استناداً إلى المساواة وتكافؤ الفرص. ولا يمكن ضمان أفضل الظروف والشروط للتنمية الاقتصادية، والتكافؤ والمساواة، في ظل غياب الأمن والأمان. ومع حرصها على الأمن والأمان، تؤكد الحكومة التزامها الكامل بالاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا المجال ضمن إطار قائم على احترام حقوق الأفراد وحررياتهم، بما فيها الحق في الخصوصية، وحرية التعبير.

كما وتضع الحكومة على عاتقها مسؤولية تعزيز القدرات الرقابية والإشرافية وإشاعة جو من الثقة بالمؤسسات العامة من خلال تحقيق المساءلة الفعالة. وفي الإطار نفسه، تسعى الحكومة إلى تعزيز النظام القضائي بإنشاء محاكم مختصة، وتطوير كفاءة العاملين في سلك القضاء، وموظفي المحاكم، والإدعاء العام، علاوة على تطوير كفاءة الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون لضمان عملها في حدود القانون، والتزامها بالحرية الأساسية للمواطنين المنصوص عليها في القانون الأساسي. وتدعم الحكومة دور مؤسسات أهلية تنشط في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال الرقابة على الأداء العام، وتشجّع بلورة الآليات ومبادرات من جانب المجتمع المدني لتقديم الشكاوى.

كما وتضع الحكومة على عاتقها مسؤولية وضع نظام للعقوبات، ومصالح السجون، بما يضمن احترام حقوق الإنسان بشكل دائم، والعمل على تحويلها إلى مراكز لإعادة تأهيل ودمج المحكومين في المجتمع.

وعلى صعيد الإدارة، تلتزم الحكومة بالإصلاح الإداري لضمان وجود إدارة عامة تتمتع بالكفاءة، وتقتصد في النفقات، ولا تخضع لمعايير المحسوبية، وفي الإطار نفسه تعمل على إصلاح المعايير والقوانين الخاصة بالوظيفة العمومية، والرواتب، والتقاعد. وتؤكد الحكومة حرصها على محاربة الفساد من خلال تعزيز دور الهيئات الرسمية والأهلية المتخصصة في هذا المجال، والالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد.

كما وتضع الحكومة على عاتقها مسؤولية تقديم حزمة متكاملة من المبادرات الخاصة لتحسين الأداء في مجال تقديم الخدمات العامة لضمان حصول المواطنين على خدمات سريعة في كل ما يتعلق بالشؤون المدنية، بما فيها المعاملات الإدارية، وتسجيل الأراضي، والتجارة.

وتولي الحكومة أهمية خاصة لضرورة وضع رؤية وطنية يتفق عليها لقطاع التعليم في مختلف المراحل لتحديث النظام التعليمي في فلسطين، ليصبح قادراً على إعداد أجيال المستقبل، وتزويد المجتمع بالكفاءات العلمية والعملية المطلوبة لتلبية احتياجاته المتنامية على طريق تحقيق التقدّم والرخاء. وفي هذا الإطار، أيضاً، تضع الحكومة على عاتقها مهمة ومسؤولية تنشيط وتفعيل الحياة الثقافية في فلسطين من خلال تشجيع المبادرات والمواهب الفردية، ودعم المؤسسات العاملة في مجال الفنون والآداب، وتطوير البنية التحتية للإنتاج الثقافي والفني، ووضع آليات خاصة لتعميم النشاط الثقافي والفني في مختلف المناطق. وبالقدر نفسه، تولي الحكومة أهمية خاصة لقطاع الشباب والرياضة، وتضع على عاتقها مسؤولية الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد لإنشاء بنية تحتية للرياضة، وتشجيع الأندية والفرق، وتوفير التدريب والمعدات.

وبالتوازي مع تطوير وتحديث قطاعات التعليم والثقافة والرياضة، يحظى القطاع الصحي بأولوية خاصة في نظر الحكومة في سعيها لتحديث نظام الرعاية الصحية والتأمين الصحي في مختلف التخصصات، لتمكين الفلسطينيين من الحصول على العلاج وأفضل الخدمات الطبية في بلادهم.

كما وتسعى الحكومة لتوفير الأجواء المناسبة لنمو القطاع الخاص من خلال استكمال التشريعات ذات الصلة، والإصلاح الإداري، وأنظمة الرقابة والمحاسبة، وتوفير الأرضية المناسبة للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، مع الحرص على حفظ الموارد الوطنية، وحماية المواطنين من الاستغلال بواسطة مؤسسات ذات صلة مثل هيئة مكافحة الفساد والكسب غير المشروع، والجمعيات الخاصة بحماية المستهلك، إلى جانب مختلف النقابات المهنية المعنية بحماية مصالح منتسبيها. كما وتسعى لإطلاق مبادرات تسهم في تعزيز النمو السريع في قطاعي الزراعة والسياحة، وذلك بالتضافر مع مبادرات طويلة الأمد لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. كما وتسعى لإنشاء صلات ما بين الهيئات والأسواق والشركات الدولية، من ناحية، وقطاع الأعمال الفلسطيني، من جهة ثانية، لتعزيز الإنتاج المحلي وتصدير المنتجات الفلسطينية.

وبالتوازي مع هذه المهام مجتمعة، تولي الحكومة عناية خاصة لمكانة المرأة في فلسطين، وتؤكد عزمها على بلورة آليات خاصة تضمن تمكين النساء، وتعزيز دورهن الاجتماعي، وضمان تمتعهن بالمساواة التامة في كافة المجالات، ودعم وتعزيز المؤسسات وهيئات المجتمع المدني المعنية بحقوق وقضايا المرأة.

إن الحكومة، إذ تقدر عالياً ما أبداه مواطنونا من التفاف حول الرؤية الإستراتيجية التي يقوم عليها برنامج إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة في عامه الأول، فإنها تدعوهم للتشمير عن السواعد والانخراط التام في تنفيذ هذا البرنامج في عامه الثاني والأخير، وبما يُنضج عملية التحول التي بدأها البرنامج في الانتقال بدولة فلسطين من مفهوم النشوء إلى واقع ملموس لا يمكن تجاهله. وفي هذا الصدد، تتعهد الحكومة بالاستمرار في إسناد الجهد الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية لترسيخ آفاق الدعم العربي وحشد مختلف أشكال الدعم الدولي، وعلى كافة المستويات الرسمية والشعبية، لمؤازرة الجهد الوطني الهادف أساساً لتمكين شعبنا من العيش بحرية وكرامة في دولة مستقلة على كامل أرضه المحتلة منذ عام 1967، وفي القلب منها القدس الشريف، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين.

في كل ما تقدّم بعض من جوانب برنامج الحكومة، وعنوان طموحها، على طريق إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. والحكومة إذ تسعى إلى تحقيق هذا الهدف، تدرك بأن نساء فلسطين ورجالها، شبيها وشبانها، هم الضمانة الحقيقية لنجاح المشروع، فهم الذين اجترحوا ملحمة البقاء في الأرض، وأحبطوا على مدار عقود طويلة كافة مشاريع تذيب الهوية، وتبديد المشروع الوطني، وإجهاض حلم الدولة المستقلة، وهم الذين طوّروا في الوطن والمنفى ثقافة رفيعة، وأبدعوا أشكال وجودهم الإنساني والاجتماعي والسياسي، في ظل ظروف لم تكن مواتية دائماً، وهم الذين طالما نهضوا من تحت الرماد ليقطوا رهان كل من عوّل على استسلامهم لروح الانهزامية أو تناسبهم لحقوقهم.

الإنسان في فلسطين هو موضوع الرهان الكبير، والعمود الفقري لورشة العمل الكبرى، وهو القادر على تحقيق برنامج إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، طالما أمن بقدراته الذاتية، وتحلى بالتفاؤل، والثقة بالنفس، وتوفرت لديه أسباب ومقومات النجاح. كلمة السر في برنامج الحكومة هي العمل والأمل، وفلسطين تستحق المزيد من العمل، والمضي على طريق الاستقلال بروح التفاؤل والأمل.

في إطار المراكمة على ما تحقق، وبالأمل في النجاح والإرادة على تحقيقه، تؤكد الحكومة التزامها بأولويات العمل الرئيسية للعام المقبل، والمبينة تفصيلاً في الوثيقة المرفقة.

أولاً: في مجال الحكم

قطاع العدالة وسيادة القانون

الهدف العام		
ترسيخ سيادة القانون وفصل السلطات في الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي تصون حقوق وحرّيات مواطنيها، وضمان عمل جميع المؤسسات تحت طائلة المسؤولية والالتزام بأحكام القانون العام، والحفاظ على استقلالية السلطة القضائية وإدارة منظومة المحاكم وفقاً لأسس النزاهة والحيادية والنجاعة.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة

<p>مجلس القضاء الأعلى</p>	<p>إنهاء المخططات والمسوحات الهندسية والبدء في بناء قصر العدل في رام الله، ومجمعات المحاكم في كل من الخليل وطولكرم.</p> <p>إعداد دراسة لاحتياجات بناء محاكم الصلح.</p> <p>تحديث وتطوير دوائر التبليغات ومكاتب كاتب العدل في جميع المحاكم، من حيث الوسائل والتجهيزات والنظام المتبع، والانتهاء من أرشفة كافة أقلام المحاكم واستحداث نظام خاص لحفظ وترتيب وثائق وميرزات الدعاوي.</p> <p>تهيئة وتجهيز غرف في كل من محاكم رام الله، جنين، الخليل، لتخدم قضايا التسوية القضائية.</p> <p>تطبيق برنامج 'ميزان 2' في كافة المحاكم، وتحديد المعلومات التي سيتم تبادلها مع الشرطة، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة المواصلات، نقابة المحامين، النيابة العامة.</p>	
<p>وزارة العدل</p>	<p>استكمال الربط الإلكتروني للسجل العدلي مع جميع المحاكم والإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل والقضاء العسكري.</p> <p>توفير وتجهيز مقر لديوان الفتوى والتشريع.</p> <p>افتتاح 3 أفرع لخدمات السجل العدلي والتصديقات في 3 محافظات.</p> <p>الانتهاء من إعداد المخططات والترتيبات الخاصة ببناء المعهد القضائي الفلسطيني.</p>	<p>تطوير البنية التحتية والإدارية</p>
<p>مجلس القضاء الشرعي</p>	<p>ربط جميع المحاكم الشرعية إلكترونياً.</p> <p>تخصيص أراضي لبناء مجمعات محاكم شرعية في 3 مواقع، والانتهاء من المخططات الهندسية والدراسات اللازمة لإنشاء هذه المحاكم.</p>	
<p>وزارة العدل/ النيابة العامة</p>	<p>تطوير قاعات الانتظار في 13 نيابة عامة، وتعميم نموذج حفظ وترتيب الوثائق والميرزات والمضبوطات والأدلة المطبق في جنين على 13 نيابة عامة، وتأسيس قاعدة بيانات مركزية لحفظ المعلومات في مقر النائب العام، وربط مكاتب النيابة مع مكتب النائب العام، من خلال شبكة مجلس القضاء الأعلى. وتطوير العمل الإداري وإدارة الملف والحوسبة الشاملة في نيابات نابلس ورام الله، وربطهما إلكترونياً مع الشرطة والمحاكم.</p> <p>إعادة تأهيل نيابات نابلس، دورا، الخليل، رام الله، حلحول، قلقيلية، بيت لحم، سلفيت، طوباس، أريحا، طولكرم، وتجهيز مبنى مكتب النائب العام، واستئجار مكاتب جديدة لنيابتي سلفيت وطولكرم، وتخصيص مكتب جديد لنيابة مكافحة الفساد وتجهيزه.</p> <p>إعداد مقترح إنشاء نيابة الأحداث المتخصصة.</p>	
<p>وزارة العدل</p>	<p>تأسيس المركز الوطني للطب العدلي، والانتهاء من صياغة مسودة قانون الطب العدلي، وتعيين الكادر البشري للمركز، والبدء في تدريبه، وتوقيع مذكرة تفاهم بين الجهات ذات العلاقة.</p> <p>افتتاح نواة مراكز للطب العدلي في المستشفيات الحكومية في كل من الخليل،</p>	<p>تطوير العدالة الجنائية</p>

	وطولكرم، وقليلية، وجنين.	
	صياغة تشريعات في المجالات التالية: المالك والمستأجر، التعاون العدلي الدولي، العقوبات، الإجراءات الجزائية. مراجعة واستكمال الإطار القانوني للوساطة والتحكيم، وتحديد الأطراف المعنية، تمهيداً لإنشاء المركز الوطني للتحكيم والوساطة.	تطوير البنية التشريعية
وزارة العدل/ ديوان الفتوى والتشريع	انتظام نشر جريدة الوقائع الفلسطينية.	
مجلس الوزراء/ الأمانة العامة لمجلس الوزراء	مراجعة عملية إسهام الحكومة في العملية التشريعية وإعداد التشريعات. إقرار خطة السياسات التشريعية للحكومة. إعداد خطة عمل وتنفيذ برنامج الصياغة التشريعية للحكومة. مراجعة وتحديث أدلة الصياغة التشريعية.	
وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة	تعيين ما بين 19- 24 قاضياً جديداً، و126 موظفاً في السلطة القضائية، و15 معاوناً و15 كاتباً في النيابة العامة، و10 موظفين في وزارة العدل. دراسة توسيع نطاق التدريب في المعهد القضائي ليشمل فئات أخرى في المجال العدلي (القضاة الشرعيين، المحامين، القضاة، النيابة العسكرية، المستشارين القانونيين، الشرطة القضائية). رفع كفاءة ومهارات الكوادر البشرية العاملة في وزارة العدل والنيابة العامة والمحاكم من قضاة ومعاونين إداريين، خاصة تلك المتعلقة في بعض التخصصات المهمة مثل: إدارة سير الدعاوى، الصياغة التشريعية، مكافحة الفساد وغسل الأموال، متابعة انتهاكات حقوق الإنسان.	رفع القدرات الفنية المتخصصة
وزارة العدل	إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في وزارة العدل.	حماية الحريات العامة والخاصة وضمن حقوق الإنسان

قطاع الأمن

الهدف العام		
تعزيز الأمن والأمان للوطن والمواطن في ظل ضمان كرامة وحرية وحقوق الإنسان، وبناء مؤسسة أمنية مهنية ورشيده، ومكافحة الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية، وتقديم خدمات سجل السكان بكفاءة وفاعلية وعدالة، وتعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
تحديث وتطوير البيئة القانونية والأطر التشريعية	إصدار قانون أساس الأمن الفلسطيني ولوائحه التنفيذية. إصدار قوانين ولوائح تنفيذية أخرى ذات اختصاص في المؤسسة الأمنية	وزارة الداخلية

	بأذرعها المختلفة، والتي تم الانتهاء من إعداد مسوداتها.	
	اعتماد هيكلية المؤسسة الأمنية وفقاً للقانون الأساسي للسلطة، وقانون قوى الأمن رقم 8 لعام 2005 بنويًا ووظيفيًا، وتحديدًا: اختصاصات وصلاحيات وزير الداخلية في مؤسسة الأمن. استكمال التعيينات على شواغر الهيكلية المعتمدة بما في ذلك: تشكيل لجنة الضباط، تعيين مدير عام الأمن الداخلي، تعيين المفتش العام. اعتماد هيكلية تنظيمية لكل أفرع المؤسسة الأمنية وفقاً لمهامها واختصاصاتها التي نص عليها القانون. تصنيف وتوحيد الهيئات والمديريات الأمنية واعتماد هيكلياتها بما يحقق الفعالية والاستجابة لكافة الأجهزة ضمن المؤسسة الأمنية.	تطوير هيكلية المؤسسة الأمنية
	مواصلة بناء قدرات التخطيط والتطوير والسياسات على المستويين الاستراتيجي والعملي في وزارة الداخلية ومؤسسات قطاع الأمن في مجالات: البيئة القانونية والتشريعية، التدريب والتأهيل، الدعم اللوجستي، الاتصالات والإستراتيجية، الإعلام، البنية التحتية، القدرات المالية والبشرية، القدرات الاستخباراتية، العمليات المشتركة المركزية.	تعزيز الفعالية والمهنية وبناء القدرات
	بناء المختبرات الجنائية، وإعداد الإطار القانوني ودليل إجراءات عملها. بناء قدرات الشرطة القضائية. تحسين الأداء في مسرح الجريمة والتحقيق. تفعيل نظام الرقابة على مراكز الإصلاح والتأهيل، وتحقيق التوازن ما بين الاحتياجات التأهيلية والأمنية في هذه المراكز. تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في قطاع الأمن.	تعزيز التكامل ما بين قطاع الأمن وقطاع العدل
	تعزيز المساواة والشفافية والتطوير لسجل السكان. تفعيل دور الشرطة المجتمعية، وتفعيل نظام الشكاوي في قطاع الأمن. تطوير وتحديث سجل السكان والأحوال المدنية والجوازات، وإدخال نظام البيومترية على هذا السجل.	تقديم خدمات سجل السكان بكفاءة وعدالة وفعالية
	مواصلة العمل للحصول على عضوية كاملة في المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، بما فيها الانتربول. المشاركة في أنشطة البوليس التي ترعاها الأمم المتحدة. تحسين آليات الدعم والتمويل المقدم إلى قطاع الأمن. تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في عملية التخطيط والتطوير وبناء القدرات لقطاع الأمن.	تنمية وتعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية
الداخلية	وزارة	الانتهاء من تنفيذ: معسكر العمليات ومعسكر التدريب في النويعة، معسكر

<p>وزارة الأشغال العامة والإسكان</p>	<p>العمليات في جنين، مبنى المخابرات العامة في رام الله، مبنى وزارة الداخلية في مجمع حي السلام برام الله،</p> <p>الانتهاء من تنفيذ مجموعة من المباني والمنشآت الأمنية في المحافظات المختلفة، أهمها: مباني الأمن الوقائي في المحافظات المختلفة، مبنى الشرطة في سلفيت.</p> <p>استمرار تنفيذ مشروع مقاطعة نابلس.</p> <p>المباشرة في تنفيذ: المعسكر المؤقت في طوباس، مشروع مقاطعة جنين، مشروع مقاطعة طولكرم.</p> <p>البدء في وضع المخططات لبناء المعهد المروري، ووضع الخطط والمسوح لبناء 7 مراكز للإصلاح والتأهيل.</p> <p>بناء وتجهيز بنك معلومات أمني (مركزي).</p> <p>بناء مقر رئيسي للهيئة المركزية للوجستيات في قطاع الأمن.</p> <p>الانتهاء من تنفيذ تطوير وإعادة تأهيل مراكز العمليات المشتركة في كافة المحافظات.</p> <p>بناء المختبرات الجنائية.</p>	
--------------------------------------	--	--

قطاع العلاقات الدولية

الهدف العام		
<p>إسناد الجهد المبذول على الساحة الدولية لحشد الدعم الدولي لقيام دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان مشاركة فلسطين الكاملة والفاعلة في أسرة المجتمع الدولي وتفعيل مساهمتها البناءة فيها، والسعي إلى انجاز المصالح الوطنية الفلسطينية في المحافل الدولية، وتوطيد العلاقات وقنوات الاتصال بين الفلسطينيين في الشتات وأقرانهم المقيمين في فلسطين.</p>		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
<p>وزارة الشؤون الخارجية</p>	<p>بذل الجهود على المستوى الدولي للترويج لبرنامج الحكومة الفلسطينية 'فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة'.</p> <p>العمل مع الاتحاد الأوروبي من أجل ترجمة إعلان بروكسل الذي صدر بتاريخ 2009/12/8، إلى خطوات عملية، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد.</p> <p>تشكيل لجان وزارية توجيهية ثنائية مع عدد من الدول، على غرار اللجنة التوجيهية الفلسطينية - الألمانية.</p> <p>استمرار بذل الجهود السياسية والدبلوماسية لتأمين رفع الحصار عن قطاع غزة.</p> <p>إبراز كافة أشكال الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه</p>	<p>المساعدة في التحضير لإقامة الدولة</p>

	<p>وممتلكاته في المحافل الدولية ذات الصلة.</p> <p>دعوة شخصيات اعتبارية مؤثرة بشكل دوري لزيارة فلسطين والاهتمام بذوي الأصول الفلسطينية والعربية.</p> <p>تأسيس الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي من أجل تطوير العلاقة مع مختلف دول العالم، عبر تقديم الخبرات الفلسطينية في مجالات معينة، والاستفادة من خبرات أخرى لرفد المشروع الوطني الفلسطيني.</p> <p>تطوير عمل الدبلوماسية الشعبية، والاتصال بمنظمات المجتمع المدني والأحزاب كافة في الدول من خلال السفارات والبعثات الفلسطينية والعربية والجاليات الفلسطينية والعربية لمناصرة بناء الدولة الفلسطينية.</p> <p>تنظيم أوضاع الجاليات الفلسطينية في الخارج حتى تتمكن من المشاركة الفاعلة في إنجاح الأهداف الوطنية.</p> <p>دعم الجهود العاملة على تنظيم استقبال وفود التضامن الدولي مع المقاومة الشعبية السلمية ضد الاستيطان والجدار.</p> <p>العمل مع الأشقاء العرب لتشجيعهم على زيارة فلسطين.</p> <p>العمل لضمان تطبيق خطة دعم القدس التي أقرتها القمة العربية في سرت.</p> <p>العمل لاستصدار قرار من مجلس الأمن يدين الاستيطان ويأمر بوقفه.</p>	
<p>وزارة الدولة لشؤون الجدار</p>	<p>تفعيل قضية الجدار في الجمعية العامة ومجلس الأمن استناداً إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأنه، وعقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات لدعم هذه القضية دولياً، وبالتعاون مع وسائل الإعلام.</p>	
<p>وزارة شؤون الأسرى والمحربين</p>	<p>التوجه إلى الأمم المتحدة لطلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية (لاهاي) بشأن المركز القانوني للأسرى الفلسطينيين حسب القانون الدولي.</p>	
<p>وزارة الشؤون الخارجية الاختصاصات</p>	<p>حوسبة الخدمات القنصلية في وزارة الشؤون الخارجية.</p> <p>تسهيل وتسريع المعاملات القنصلية من خلال ربط الوزارة بالسفارات والوزارات المعنية.</p> <p>تطوير العمل في مواضيع الرعاية القنصلية والتصديقات والوكالات والأحوال المدنية.</p>	<p>تطوير الخدمات القنصلية</p>
<p>وزارة الشؤون الخارجية</p>	<p>تطوير إمكانيات السلك الدبلوماسي لتقديم الدعم لوزارات الاختصاصات للنفوذ إلى الأسواق العالمية.</p> <p>تأسيس معهد التدريب الدبلوماسي وتشكيل هيئة تأسيسية للمعهد لوضع نظامه الداخلي والبرنامج التدريبي.</p> <p>الاستفادة من الدورات الدبلوماسية الخارجية القصيرة، وبرنامج التأهيل طويل المدى، وتعميمها على كافة الجهات المعنية.</p>	<p>تطوير قدرات السلك الدبلوماسي</p>

<p>وزارة الشؤون الخارجية الاختصاصات</p>	<p>العمل على تأمين الانضمام إلى بعض المنظمات والاتفاقيات الدولية المهمة. العمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للانضمام لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، وبروتوكولاتها الإضافية. التحضير الجيد لاجتماع الجمعية العامة لمنظمة الانتربول في سبتمبر القادم والذي سيبحث فيه عضوية فلسطين. إعداد دراسة حول الاحتياجات الإستراتيجية لعضوية فلسطين الكاملة في اليونسكو، والعمل على إيجاد دعم دبلوماسي دولي لتحقيق ذلك. دراسة مختلف آليات تسوية المنازعات الدولية مع التركيز على المجال التجاري والاستثماري وفق أنظمة منظمة التجارة العالمية تمهيداً للالتزام بها. الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية.</p>	<p>الانضمام إلى المنظمات الدولية</p>
---	--	--------------------------------------

قطاع المال

الهدف العام		
<p>السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال إتباع سياسات مالية سليمة تضمن تقليص الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية، وتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني، وتطوير قطاع المصارف والقطاع المالي بما يضمن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وتطوير الأنظمة المالية والرقابية.</p>		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
<p>وزارة المالية</p>	<p>تكثيف الجهد الهادف لتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، بما يتوقع أن يؤدي إلى انخفاض في العجز الجاري في الموازنة إلى ما يعادل 13% من الدخل القومي الإجمالي في العام 2011، بالمقارنة مع 18% من الدخل القومي الإجمالي في العام 2010 و 22% في عام 2009. وهذا يعني تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية المخصصة لتمويل النفقات الجارية من حوالي 1.8 مليار دولار في العام 2008 إلى 1.0 مليار دولار في العام 2011. إصدار سندات دين حكومي. استخدام برنامج محاسبي موحد في جميع الوزارات والمؤسسات العامة. انجاز عملية التحول إلى اللامركزية في الإنفاق التشغيلي والرأسمالي من خلال الحسابات الصفريّة لمراكز الإنفاق. إقرار قانون جديد للوزام العامة. حوسبة إدارة الأصول والممتلكات الحكومية وإتمام حصرها. تأهيل الكوادر وإتمام الأنظمة اللازمة لاستلام وتشغيل المعابر.</p>	<p>إدارة فعالة ومتميزة ونزيهة شفافة للمال العام وللمساعدات الدولية</p>
<p>وزارة التخطيط</p>	<p>بناء قاعدة بيانات الكترونية حديثة 'درب' (DARP) لمتابعة كل الالتزامات والمساعدات الدولية المقدمة لفلسطين، لتوجيهها بناءً على أولويات الخطط</p>	

<p>والتنمية الإدارية</p>	<p>الوطنية وبطريقة تضمن فعاليتها القصوى. إعداد سياسات لتنظيم آلية عمل الدول المانحة في فلسطين من خلال بوابة واحدة. إعداد التقارير المختلفة بشأن فعالية المساعدات للجهات ذات العلاقة.</p>	
<p>سلطة النقد</p>	<p>إعادة هيكلة سلطة النقد الفلسطينية لتناسب ومهام البنك المركزي. إصدار قانون جديد للبنك المركزي الفلسطيني. البدء في بناء مقر البنك المركزي الفلسطيني وتجهيزه للتعامل مع احتياجات إدارة العمليات النقدية. تشكيل لجنة للإعداد لإصدار عملة فلسطينية ولصياغة الخيارات الأكثر ملاءمة للسياسة النقدية الفلسطينية. إصدار سندات إيداع سلطة النقد. تشغيل نظام المدفوعات الوطني. إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية. إنشاء نظام المدفوعات الوطني الفلسطيني، وإصدار قانون ينظم عمله. إنشاء وحدة توعية الجمهور ومعالجة الشكاوي في سلطة النقد.</p>	<p>تعزيز النظام النقدي</p>
	<p>تطبيق المرحلة الثانية من توصيات بازل 2 وتعديلاتها على الجهاز المصرفي الفلسطيني. تطبيق نظام التخصيص الديناميكي (Dynamic provisioning) على الجهاز المصرفي. رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف، وتحفيز الدمج بين المصارف الصغيرة. تطبيق نظام الرقم الائتماني تعزيزاً لقاعدة بيانات الائتمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني. إصدار التعليمات لتنظيم مؤسسات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر، ووضع خطة عمل لتطويرها.</p>	<p>تعزيز سلامة الجهاز المصرفي</p>
<p>هيئة التقاعد</p>	<p>استكمال إجراءات تعيين 'الحافظ' لصناديق التقاعد، لحفظ وإدارة أموال وممتلكات الهيئة. تطبيق نظام المساهمات المحددة واستثمار الاستقطاعات للحسابات الخاصة. مراجعة وتوثيق وضمان تطبيق معايير وسياسات الاستثمار. إعادة مراجعة توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة لتحقيق عائدات أعلى.</p>	<p>تطوير نظام التقاعد</p>

	<p>تبنى آلية التجسير بين أنظمة التقاعد ونظام الضمان الاجتماعي.</p> <p>إعداد لائحة تنفيذية لتنظيم ارتفاع القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والعامه بقانون التقاعد العام.</p> <p>عمل الدراسات وتحضير النظم اللازمة للتوسع في تغطية قانون التقاعد.</p>	
--	--	--

قطاع التنمية الإدارية

الهدف العام		
<p>استكمال عملية البناء المؤسسي واستمرار تطوير المؤسسات الرسمية بما يمكنها من المساهمة الفعالة في تحقيق إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية، واستمرار تطوير بُنى وهياكل وقدرات القطاع العام ليقدم أفضل الخدمات للمواطنين بأعلى كفاءة وأقصى فاعلية ضمن أفضل مردود ممكن للموارد المالية المتوفرة.</p>		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
تطوير وتقييم السياسات الحكومية	<p>تطوير برنامج تدريبي في مهارات إدارة السياسات العامة، وتطوير دليل إجرائي لإدارة السياسات العامة.</p> <p>إصدار النسخة التجريبية من النظام الإلكتروني المبسط لتوحيد الآليات الإجرائية لإدارة السياسات العامة، ولتسهيل التواصل والتنسيق بين الأجسام الحكومية.</p> <p>تطبيق النظام الوطني للمتابعة والتقييم لرصد الانجاز على مستوى السياسات، والأهداف، والبرامج، والتدخلات، وتطوير قاعدة بيانات للمتابعة والتقييم لتوحيد آليات جمع البيانات ومعالجتها.</p> <p>تطبيق برنامج تدريبي في مجال المتابعة والتقييم لكافة الطواقم المختصة في 8 وزارات ومؤسسات حكومية، والعمل على إنشاء وحدات إدارية للمتابعة والتقييم في المؤسسات المشاركة في برنامج التدريب المتخصص في المتابعة والتقييم.</p> <p>إصدار تقرير المتابعة السنوي لرصد التقدم في البرامج المختلفة، وإصدار تقرير التقييم لمجموعة مختارة من برامج خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010.</p>	وزارة التنمية الإدارية والتخطيط
بناء هيكل تنظيمي حكومي فعال ومتجانس	<p>تطوير رؤية مستقبلية لهيكل التنظيمي العام للحكومة، وتحديد التعديلات التشريعية اللازمة لتطبيقه.</p> <p>الانتهاء من مراجعة شاملة للإطار القانوني للخدمة المدنية وإعداد مسودات القوانين واللوائح التنفيذية.</p>	وزارة التنمية الإدارية والأمانة العامة لمجلس الوزراء
	<p>مراجعة أنظمة عمل مجلس الوزراء وتطويرها وتوحيدها في دليل ونظام عمل مجلس الوزراء، ومن أبرزها: اللائحة التنفيذية لمجلس الوزراء، نظام اللجان، نظام الجلسات، دليل إعداد المذكرات التفسيرية، دليل إعداد البرنامج الحكومي والتقارير الحكومية (التقرير الربعي)، نظام وحدات شؤون مجلس الوزراء، دليل الخطة التشريعية، دليل إدارة الدورة التشريعية، دليل إجراءات</p>	الأمانة العامة لمجلس الوزراء

	<p>عمل اللجنة الإدارية واللجان المنبثقة عنها. اقتراح إنشاء هيئة السياسة والرقابة التنظيمية. تنظيم علاقة مجلس الوزراء بالجريدة الرسمية، وبديوان الفتوى والتشريع. مأسسة المطبوعات القانونية والحكومية. تطوير الهيكل التنظيمي للأمانة العامة، وتطوير عمل لجان الأنظمة والمعايير.</p>	
<p>وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ووزارة المالية</p>	<p>تطوير خطة متوسطة وطويلة الأمد لإصلاح الجانب المالي للخدمة المدنية في مرحلة ما بعد إقامة الدولة.</p>	
<p>وزارة التخطيط والتنمية الإدارية وديوان الموظفين العام</p>	<p>تطوير إستراتيجية تدريبية لموظفي الخدمة المدنية ضمن المدى المتوسط والبعيد، تركز على تقديم تدريب فني متخصص وتضع محددات وقيود على التدريب العمومي.</p>	<p>تعزيز ثقافة ومبادئ الخدمة العامة، وتطوير عمل ديوان الموظفين.</p>
<p>ديوان الموظفين العام</p>	<p>استكمال عملية شراء مبنى ديوان الموظفين العام. البدء في وضع المخططات والمسوحات الهندسية لبناء مركز الإدارة والقيادة. تأسيس نظام جودة التدريب، واستكمال تطبيق نظام إدارة الموارد البشرية المحوسب داخل الديوان.</p>	
<p>ديوان الرقابة الإدارية والمالية</p>	<p>إجراء دراسة تبين سبب واثر التعديل المطلوب في قانون الديوان. إعداد دليل للعمل في الديوان، ووضع خطة إستراتيجية وتنفيذية مقترنة بالزمن لحوسبة مختلف نشاطات الديوان. الانضمام إلى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) والمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة (الاسوساي).</p>	<p>تطوير عمل ديوان الرقابة الإدارية والمالية وفقاً للممارسات الدولية الفضلى</p>
	<p>إعداد خطط رقابية إجرائية تتضمن توفير البنية التحتية الملائمة للرقابة الإلكترونية، وتطوير أنظمة محوسبة خاصة بالرقابة الإلكترونية، وربط بياني مع وزارة المالية وديوان الموظفين العام. وضع معايير لقياس مدى جودة المنتج الرقابي. إعداد تقرير خاص حول معوقات تطبيق قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية.</p>	<p>خدمة رقابة ذات جودة ومصداقية عالية تعزز الاستقرار المالي والإداري</p>

قطاع الحكم المحلي والإداري

الهدف العام		
تعزيز قدرة وفاعلية هيئات الحكم المحلي ومؤسسات الحكم الإداري بما يمكن من توفير أفضل الخدمات وبأقل تكلفة للمواطن، من خلال التوجه نحو اللامركزية الإدارية بشكل تدريجي ومدروس وفق مراحل محددة، وتمكين الهيئات المحلية من ممارسة دورها والقيام بمهامها وتحصيل حقوقها وفقاً لأحكام القانون.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
إكمال تحضير الوثائق والأدلة اللازمة لعملية دمج الهيئات	اعتماد دليل ونظام دمج الإطار القانوني والمؤسسي للتوحيد، ووضع آليات ومعايير للمباشرة بإجراء عملية الدمج ما بين الهيئات المحلية، وإعداد نظام إنشاء البلديات الكبرى. البدء الفعلي بدمج الهيئات المحلية من خلال: إلغاء جميع لجان المشاريع، وضمها لأقرب هيئة محلية. دمج 10 هيئات محلية شمال شرق جنين في بلدية واحدة (دير أبو ضعيف، جلبون، فقوعة، الجلمة، عرانة، بيت قاد الشمالي، بيت قاد الجنوبي، دير غزالة، عابا الشرقية، عربونة)، و4 هيئات محلية في منطقة ميثلون (ميثلون، سيريس، الجديدة، صير) بمحافظة جنين. تنفيذ عملية الدمج كذلك في 7 هيئات محلية في منطقة الكفريات (كفر عبوش، كفر زياد، كفر صور، كفر جمال، الراس، كور، جباره) بمحافظة طولكرم، و6 هيئات محلية في منطقة الأغوار الوسطى (النصارية، العقرباتية، بيت حسن، عين شبلي، فروش بيت دجن، النواجي) بمحافظة نابلس. دمج هيئات محلية في بلدية واحدة (بديا، قراوة بني حسان، مسحة، سرطة) في محافظة سلفيت. دمج هيئات محلية في بلدية واحدة (جورة الشمعة، أم سلمونه، واد النيص، مراح معلا، المعصرة، خلة الحداد، المنشيه، واد رحال) في محافظة بيت لحم. دمج هيئات محلية في بلدية واحدة (أريحا، النويمه، الديوك الفوقا) في محافظة أريحا. دمج هيئات محلية في بلدية واحدة (بيت لقياء، خربثا المصباح، بيت سيرا، بيت نوبا) في محافظة رام الله والبيرة. دمج هيئات محلية في بلدية واحدة (فلاميه، صير، جيبوس) في محافظة قلقيلية. دمج هيئات محلية في بلدية واحدة (بيت عوا، دير سامت، الكوم، المورق) في محافظة الخليل.	وزارة الحكم المحلي
	تطوير مقياس الشفافية والنزاهة وتوفير الدعم والاحتياجات اللازمة لتطبيقه على الهيئات المحلية. إعداد أربعة أدلة عمل لمأسسة وزيادة فعالية المشاركة المجتمعية في عمل الهيئات المحلية وخصوصاً في إعداد الموازنات، التخطيط الحضري، وتحديد الاحتياجات.	تعزيز العملية الديمقراطية

	<p>المباشرة في تنفيذ مقر وزارة الحكم المحلي. إنشاء 20 مبنى ما بين مقرات بلديات ومجالس قروية ومجمعات خدمات. إنشاء 120 موقعا ترفيهياً وخدمات عامة.</p>	<p>تحسين وضع البنية التحتية في الهيئات المحلية</p>
	<p>المصادقة على موازنات 344 هيئة محلية. تنفيذ 370 جولة تفتيشية على جميع الهيئات المحلية. تأسيس ملتقى 'النوع الاجتماعي والحكم المحلي'، وتطوير واعتماد ورقة سياسات النوع الاجتماعي والحكم المحلي. تنفيذ مشاريع طارئة لصالح الهيئات المحلية بقيمة حوالي 11.7 مليون دولار. تنفيذ مشاريع بنى تحتية وبناء قدرات لصالح الهيئات المحلية بقيمة حوالي 11.3 مليون دولار. تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير البلديات MDP بقيمة 40 مليون دولار في 132 بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتضمن تنفيذ مشاريع بنية تحتية، بالإضافة إلى مشاريع بناء قدرات البلديات في مجال الإدارة والتخطيط. مراجعة واعتماد 10 أنظمة متعلقة بأعمال الهيئات المحلية بالمشاركة مع مجموعة من البلديات. تسجيل وتقييم الأصول الثابتة في 26 بلدية. تطبيق برنامج الموازنات الموحد على 29 بلدية جديدة منها 3 في قطاع غزة. إنشاء 13 مركزاً لخدمات جمهور في 13 بلدية. الانتهاء من عمل دليل الشراكة بين مؤسسات الحكم المحلي والقطاع الخاص والبدء بتطبيقه.</p>	<p>تعزيز قدرات الحكم المحلي</p>

قطاع الإعلام

الهدف العام		
<p>الارتقاء بشفافية الحكومة وتعزيز وسائل مساءلتها، وضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات العامة، ونشر أجندة السياسات التي تتبناها الحكومة وتقارير عن أدائها بصورة دورية للجمهور، وتعزيز العمل على إنشاء قطاع إعلامي مستقل ومهني ونزيه.</p>		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
<p>تطوير العمل الإعلامي</p>	<p>إصدار قانون المرئي والمسموع وفقاً للمعايير العصرية العالمية، وشروط حرية التعبير والعمل الصحفي المهني المعتمدة في المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة. وسيُخرج القانون مسؤولية ترخيص وتنظيم عمل مهنة الإعلام المرئية والمسموعة من الحكومة إلى هيئة وطنية عامة مستقلة ومهنية.</p>	<p>وزارة الإعلام والمركز الحكومي</p>

	<p>إنشاء هيئة إعلام وطنية أو مجلس إعلام أعلى، استناداً لقانون المرئي والمسموع. ستتولى الهيئة مسئولية ترخيص وتنظيم وسائل الإعلام المرئي والمسموع، وتسهيل العمل الصحفي، وتضمن حريته واستقلالته ومهنيته.</p> <p>حل وزارة الإعلام ونقل صلاحياتها للهيئة الجديدة.</p> <p>استطلاعات رأي عام رسمية حول تقييم الجمهور لأداء الحكومة، وذلك بهدف تعزيز المساءلة والديمقراطية ولفحص رضا الجمهور عن الأداء الحكومي. ويجري التحضير لإجراء الاستطلاع الأول هذا العام بالتعاون مع أفضل الخبرات الفلسطينية ومع بعض الخبرات الدولية في هذا المجال.</p> <p>إنشاء وسائل إعلام عامة (إذاعة عامة) تخضع لإشراف مجلس أمناء مجتمعي مستقل.</p> <p>إصدار دليل الأداء الإعلامي لتطوير وتوحيد الرسائل الإعلامية الفلسطينية خاصة تجاه الرأي العام العالمي.</p> <p>تطوير وتحديث المواقع الإلكترونية للمؤسسات الحكومية لتكون مصدراً للخبر والمعلومة الأنية والخبرية، ولتتحول مع الزمن إلى مصادر أخبار رئيسية بالنسبة لوسائل الإعلام. وستشمل عملية التحديث معالجة مشاكل تقنية عديدة، ومراجعة للثغرات التحريرية وللنصوص المبعثرة، وتطوير هذه المواقع لتروج للعمل المؤسسي الحكومي وليس للمسئول عن المؤسسة. وسيراعى توفير تصاميم عصرية وسهلة الاستخدام لكافة مواقع الوزارات والمؤسسات الحكومية وبما يضمن توفير مساحات للشكاوي، والتعليقات، مع توافر عناصر الجذب من الصوت والصورة والفيديو.</p> <p>تدريب وإعداد متحدثين باسم الوزارات والمؤسسات الحكومية، لتعزيز العلاقة مع الجمهور، ولتوحيد رسالة المؤسسة الحكومية وجعلها أكثر مهنية وفعالية.</p>	
--	--	--

قطاع المعلومات والإحصاء

الهدف العام		
توفير البيانات والإحصاءات، الشاملة والدقيقة، اللازمة لتطوير السياسات والخطط الوطنية، والعمل باستمرار على تحديثها ومواءمتها مع المعايير الدولية المرعية.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
تطوير الخطط الوطنية	إعداد الخطة الوطنية 2011 – 2013، والمباشرة بمتابعة وتقييم تنفيذها.	وزارة التنمية الإدارية والتخطيط
بناء قواعد البيانات الخاصة بقضايا الجدار والاستيطان	إنشاء الإطار الوطني للمؤسسات العاملة في مجال جمع البيانات حول الجدار والاستيطان، والبدء بإعداد قاعدة البيانات الجغرافية والخاصة بتسجيل الأضرار والخسائر المادية الناتجة عن الجدار والاستيطان. إعداد قاموس مصطلحات متخصص بقضايا الجدار والاستيطان.	وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان
بناء السجلات المركزية	بناء وتحديث السجلات المركزية الخاصة بالمباني والمسكن والمنشآت	الجهاز المركزي

والإدارية	والحيازات الزراعية، ونشر البيانات الإحصائية من واقع السجلات، والمشاركة في بناء وتطوير سجل السكان واستخدامه لتلبية الأغراض الإحصائية.	للإحصاء
تنفيذ التعدادات المختلفة	جمع ومعالجة بيانات التعداد الزراعي وإعلان النتائج النهائية.	
بناء نظام مراقبة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحكم الرشيد	جمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية حول فلسطين وفق الرزنامة الإحصائية للأعوام 2010-2011. استكمال تنفيذ البرنامج الإحصائي للمحافظات الجنوبية، والبدء بتنفيذ سلسلة من المسوح حال تمكن الجهاز من العمل بحرية.	
المساهمة في بناء القدرات الإحصائية لدى المؤسسات الحكومية	تدريب وتأهيل موظفي الوحدات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات الحكومية غير الوزارية. تقديم الاستشارات الفنية لتطوير البنية التحتية في المجال التقني وللوحدات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات الحكومية.	

قطاع إدارة الأراضي

الهدف العام		
حماية الأراضي الفلسطينية وحقوق ملكيتها من خلال تطوير سجل شامل ودقيق يمكن الإطلاع عليه، وتسهيل إجراءات نقل الملكية وبما يضمن إنفاذ القانون، والتأكد من أن التخطيط المكاني وتنظيم استخدامات الأراضي يكفلان تلبية مختلف الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين في الحاضر والمستقبل.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
تطوير وتسجيل أراضي فلسطين	مسح وتسوية 6000 دونم في بيت لحم و6000 في سلفيت. التحضير لمشروع أعمال التسوية في دورا.	سلطة الأراضي
زيادة كفاءة وفاعلية المؤسسة	الانتهاء من هيكلية وحوسبة عمل سلطة الأراضي. الانتهاء من تحديث مكتب نابلس، وافتتاح وتشغيل مكتب سلفيت، وبناء مقر في محافظة بيت لحم، و البدء ببناء مقر في الخليل.	
حصر وتسجيل أملاك الدولة والأراضي الوقفية	حصر الأملاك الحكومية التي لم تجر عليها أعمال التسوية داخل حدود الهياكل التنظيمية.	
	حصر وتسجيل الأملاك الوقفية في كافة المحافظات الشمالية.	وزارة الأوقاف
مخططات هيكلية	استكمال 75 مخططاً هيكلياً قيد التنفيذ، وإعداد مخططات هيكلية لـ 75 تجمع سكاني. إعداد مخططات هيكلية جديدة لـ 20 هيئة محلية في مناطق C.	وزارة الحكم المحلي
تطوير المخطط الوطني	انجاز مخطط الوضع القائم لاستخدامات الأراضي.	وزارة الحكم المحلي

المكاني	جهات الاختصاص
انجاز ومصادقة نسخة محدثة من المخطط الطارئ لحماية المصادر الطبيعية في فلسطين.	وزارة التخطيط والتنمية والإدارية وجهات الاختصاص
تنفيذ 50% من المخططات القطاعية التالية: الخطة التنموية الاقتصادية، مخطط النقل والمواصلات، المخطط الزراعي، المخطط البيئي، المخطط الوطني للمياه والمياه العادمة، مخطط الحدود التنظيمية للهيئات المحلية، مخطط مصادر الطاقة، مخطط موارد التراث الثقافي والطبيعية، دراسة إمكانية بناء مدن جديدة.	وزارة التخطيط والتنمية والإدارية وجهات الاختصاص
تنشيط المتابعة وتنسيق المشاريع الخاصة بمواجهة الجدار والاستيطان. إعداد إستراتيجية وخطط وطنية فلسطينية لمواجهة الجدار والاستيطان. تشجيع ودعم المواطنين في المتابعة القانونية لقضايا مصادرة الأراضي وتسريبها، بالتعاون مع عدد من المؤسسات القانونية. التنسيق مع جهات الاختصاص لحملة تشجيع أعمال التسوية وتسجيل الأراضي (التسجيل المجدد) في المناطق المهددة. تشجيع ودعم اللجان الشعبية للمقاومة السلمية للجدار والاستيطان.	وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان
تشكيل لجنة فلسطينية وطنية لأخذ القرارات بشأن المستوطنات المخلاة. تجميع المعلومات المختلفة حول كافة الجوانب المتعلقة بالمستوطنات. وضع برنامج متكامل من أجل آلية التعامل من قبل الوزارات المختلفة مع المستوطنات المخلاة والموجودات المتروكة هناك، لضمان نقل وإدارة الأراضي والموجودات بصورة سلسة وشفافة، ووضع الإطار القانوني الناظم لذلك.	وزارة التخطيط والتنمية والإدارية وإدارة شؤون المفاوضات
تهئية استلام المستوطنات المخلاة	وزارة التخطيط والتنمية والإدارية وإدارة شؤون المفاوضات

ثانياً: في مجال التنمية الاجتماعية

قطاع الحماية الاجتماعية والتمكين

الهدف العام	المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
تطوير شبكة الأمان الاجتماعي المتكاملة والشاملة التي تراعي احتياجات الفئات المهمشة، وتقليص نسبة الفقر وخلق الفرص التي تكفل التغلب على العوز وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وكفالة الأمان الاجتماعي للمواطنين من كبار السن والأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة.	تطوير قواعد البيانات المختلفة واستخدام آليات	تطوير وبناء قاعدة بيانات محدثة للأسرى والأسرى المحررين.	وزارة شؤون الأسرى والمحررين

وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان	إعداد دراسة حول حاجات وأولويات الإغاثة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات السكنية المتأثرة بالجدار.	استهداف جديدة
وزارة الشؤون الاجتماعية	تطوير وتحديث بيانات الفقراء في فلسطين. تعميم وتوحيد استخدام معادلة (PMTF) كأداة لاستهداف الفقراء، واعتماد مبدأ جسر الفجوة في تقديم المساعدات (المالية). تقديم المساعدات النقدية المنتظمة لحوالي 74,000 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والسعي لرفع نسبة المستفيدين من المساعدات في قطاع غزة من 60% إلى 80% من إجمالي المستفيدين، وإعطاء اهتمام خاص لمناطق الجدار ومناطق 'C'.	تقديم المساعدات التكميلية والخدمات الاجتماعية
	المساهمة في توفير الأمن الغذائي لـ 57 ألف أسرة فقيرة. توفير التأمين الصحي لـ 70 ألف أسرة فقيرة، وتوفير التعليم المجاني لأبناء 70 ألف أسرة فقيرة. الاستمرار في تقديم المساعدات الطارئة بقيمة مليون شيفل شهرياً لحالات الفقر وبدلات السفر للمرضى، والتأهيل السكني للأسر الفقيرة، والأدوات والأجهزة المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة، وخدمات المسنين.	
وزارة شؤون الأسرى والمحررين	توفير التأمين الصحي للأسرى والمحررين.	
وزارة شؤون الأسرى والمحررين	تمكين ودمج 200 أسير محرر من خلال تقديم قروض لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل. تقديم عدد من المنح الدراسية للأسرى وعائلاتهم، وإضافة أسرى محررين على الخدمة. تقديم الدعم لـ 15 تعاونية إنتاجية للأسرى المحررين. توفير الإرشاد النفسي والاجتماعي للأسرى وأسرهم.	التمكين والإدماج لفئة الأسرى والمحررين وللبنات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة
وزارة الشؤون الاجتماعية	تمكين 2,500 أسرة فقيرة لإقامة مشروع صغير مدر للدخل من خلال منح يجري تقديمها من خلال مشروع تمكين الأسر الفقيرة. تمكين ودمج 300 شخص ذوي إعاقة من خلال تقديم قروض لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل. الانتهاء من المرحلة الأولى والتضيرية لتصميم بطاقة المعاق.	
وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الأشغال العامة	الشروع في بناء مركزين جديدين لحماية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية الشديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. إنشاء مركز لرعاية الأحداث في شمال الضفة الغربية وآخر في قطاع غزة. إنشاء وتشغيل مركزين لحماية الطفولة في الضفة الغربية وثالث في قطاع	تطوير بناء وتجهيز مراكز ايوائية ورعاية للفئات المهمشة

	<p>غزة.</p> <p>تجهيز وتشغيل مركز الشبيبة فاطمة لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في بيت أمر/الخليل.</p> <p>صيانة وترميم مراكز الشبيبة (رام الله، جنين، نابلس، طولكرم والخليل)، استكمال مركز شبيبة حلحول، الشروع في توسيع مركز تأهيل الشبيبة في نابلس، مراكز الأحداث (بيت لحم ورام الله)، صيانة وترميم وتوسيع وتجهيز مركز حماية الطفولة في رام الله، صيانة وترميم مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة (نابلس، بيت لحم، أريحا وسلفيت).</p> <p>صيانة وترميم مديريات الشؤون الاجتماعية في المحافظات (نابلس، جنين، طولكرم، سلفيت، قلقيلية، طوباس، الخليل، بيت لحم، يطا).</p> <p>استكمال صيانة وتجهيز بيت الأجداد للمسنين في أريحا، ورفع طاقته الاستيعابية والتشغيلية لتستوعب 60 مسناً.</p>	
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	إعداد مسودة قانون الضمان الاجتماعي.	
وزارة الشؤون الاجتماعية	<p>إقرار قانون الطفل الفلسطيني المعدل، وإعداد مسودة قانون الأحداث، وقانون المسنين وإعداد لائحة تنفيذية لتقديم المساعدات النقدية، وإعداد مسودة قانون صندوق صندوق تمكين الأسر الفقيرة، وتعديل نظام دور الحضانه، وتعديل لائحة الأسر البديلة.</p> <p>تطوير نظام تحويل للنساء المعنفات يربط بين مراكز الطوارئ ومراكز حماية النساء المعنفات، وإقرار نظام مراكز حماية النساء المعنفات، وإقرار النظام الوطني لشبكات حماية الطفولة.</p>	توفير وتطوير البيئة القانونية المنظمة للحماية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية	<p>إعادة هيكلة وزارة الشؤون الاجتماعية بما يتناسب مع متطلبات البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية.</p> <p>تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع بناء القدرات (توفير تدريب للعاملين في الوزارة والمديريات، وبشكل خاص حول المهارات الأولية في مجال الإدارة والخدمة الاجتماعية والاتصال)، والبدء بتنفيذ المرحلة الثانية التي تركز على مهنة العمل الاجتماعي وفق التطورات المتعلقة بالبرنامج الوطني للحماية الاجتماعية وما سينبثق عنه من مكونات.</p> <p>تطوير أدلة الإجراءات الإدارية.</p>	البناء المؤسسي وتطوير القدرات
وزارة شؤون الأسرى والمحررين	إعادة هيكلة وزارة شؤون الأسرى والمحررين لتتلاءم مع مهمات الوزارة وخططها الإستراتيجية.	
وزارة الشؤون الاجتماعية	<p>تفعيل المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>بناء مجلس تنسيقي للجمعيات الخيرية وشبكات حماية اجتماعية محلية.</p>	المأسسة والشراكة

قطاع التعليم العام وما قبل المدرسي

الهدف العام		
ضمان توفير 'التعليم للجميع' في ظل بيئة تربوية تعليمية تتميز بجودتها العالية، ويعمل فيها معلمونا وفق أعلى المعايير التعليمية والتدريسية وأفضلها.		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
تطوير البنية التحتية لقطاع التعليم	بناء وتجهيز 700 غرفة صفية في 70 مدرسة في جميع محافظات الوطن، وصيانة 15 بناء مدرسي قائم، وصيانة 20 من المدارس الحكومية في محافظة القدس. تطوير وتوفير 100 مكتبة مدرسية و50 مختبر علوم و100 مختبر حاسوب في المدارس القائمة، وتوفير 100 زاوية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وترميم وإنشاء 14 غرفة مصادر، وتزويد مراكز محو الأمية بالوسائل التعليمية والأجهزة والوسائل المساندة. فتح مديريتين لمحافظة رام الله وجنوب الخليل وتوسعة وبناء مباني لخمس مديريات في: طولكرم، سلفيت، أريحا، الخليل، قباطية. بناء وتجهيز مبنى جديد للتعليم العالي، ومبنى إضافي لوزارة التربية والتعليم، وتوسعة المعهد الوطني للتدريب.	وزارة التربية والتعليم العالي
	بناء مدرسة للتعليم الشرعي للإناث في قلقيلية، ومدرسة أخرى للذكور في طولكرم. توفير كافة التجهيزات اللازمة للمدارس الشرعية، وتأمين أعمال الصيانة الدورية للمدارس، وإعداد ملاعب رياضية في المدارس الشرعية.	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
تطوير المناهج ومعايير ووسائل التقييم وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات	تقييم وتطوير 80% من الكتب المدرسية، وإعداد مناهج اللغة العربية والرياضيات لمحو الأمية. حوسبة محتوى الكورس الإلكتروني داعم لتعليم الرياضيات والعلوم واللغتين العربية والإنجليزية للصفوف 1-4. إعداد دراسة تقييمية لامتحان الثانوية العامة في فلسطين. تقييم تحصيل الطلبة في الرياضيات والعلوم وفقاً للمستوى الدولي. دعم 100 مبادرة لتحسين استخدام التكنولوجيا في التعليم بالمدارس، وتزويد 100 مدرسة أخرى بالتجهيزات وربطها بشبكة الانترنت. تزويد 10% من المدارس بوسائل تعليمية مسموعة ومرئية. تطوير الإطار العام لمنهاج رياض الأطفال.	
	رفع مستوى العاملين في رياض الأطفال وذلك بتدريب 40% من مشرفات ومديرات ومربيات رياض الأطفال. البدء بتنفيذ إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين في فلسطين وبشكل محدد:	تطوير قدرات العاملين في قطاع التعليم

<p>إنشاء الهيئة الوطنية لتطوير مهنة التعليم وتحديد المعايير والمؤهلات الخاصة بالمعلم، مراجعة وتقويم برامج إعداد المؤهلين في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، تطوير برامج الجامعات لإعداد المعلمين قبل وأثناء الخدمة والبدء بتأهيل 3000 معلم في الجامعات، تطوير وتنفيذ برامج للتطوير المهني المستمر لجميع المعلمين والإداريين بما في ذلك تهيئة المعلمين والمشرفين والمديرين الجدد.</p> <p>استكمال برامج تدريب وتهيئة العاملين في قطاع التعليم (برامج مساعدة)، وتحديداً: تدريب المرشدين حول مهارات الإرشاد التربوي وتدريب فريق العاملين في مجال التربية الخاصة، تطوير برامج الدبلوم للإشراف التربوي وللإدارة المدرسية، تدريب 40% من مشرفي محو الأمية وتعليم الكبار.</p>		
<p>تطوير نظام معلومات متكامل للطفولة المبكرة ورياض الأطفال في جميع النواحي: صحياً، نفسياً، اجتماعياً.</p> <p>تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات التربوية: إعداد مسودة قانون التربية، وتعديل وتحديث التعليمات الخاصة بالانضباط المدرسي والنجاح والإكمال والرسوب، وتطوير نظام جديد وتطبيقه لتقييم المعلمين ومديري المدارس والموظفين الإداريين.</p> <p>حوسبة العمل الإداري في إدارات التخطيط والرقابة والمالية والمعهد الوطني للتدريب، والربط الإلكتروني بين الوزارة والمديريات.</p>	<p>تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات والارتقاء بالأداء المؤسسي</p>	

قطاع التعليم العالي

الهدف العام		
<p>إحداث نقلة نوعية في التعليم العالي الفلسطيني ورفع مستواه وكفاءته التنافسية ليضاهي أفضل المستويات الإقليمية وعلى صعيد العالم، وربط مخرجات هذا التعليم بالحاجات المجتمعية، وإعادة تشكيله وتأهيله ليصبح الرافد الأساسي لإحداث النهضة الفلسطينية.</p>		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
<p>وزارة التربية والتعليم العالي</p>	<p>تقديم منح للمتفوقين بقيمة مليون ونصف دولار (يستفيد منها تقريباً 1200 طالب)، ودعم صندوق الطالب بمبلغ 10 مليون دولار للطلبة المحتاجين كقروض، و4 مليون دولار كمساعدات، وتقديم دعم مالي للجامعات بقيمة 40 مليون دولار وفق آلية استفادة متطورة تعتمد التكلفة المعيارية أساساً لتحديد قيمة استفادة الجامعات.</p> <p>زيادة التحاق الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم العالي بنسبة 20% من خلال تقديم الدعم المالي لهم وتطوير البنية التحتية لمؤسسات التعليم الحالي لتلائم احتياجاتهم.</p> <p>إجراء دراسة تقييمية لسياسات القبول في الجامعات والكليات.</p>	<p>دعم الطلبة وتعزيز القدرة الاستيعابية لمرافق التعليم الجامعي</p>
	<p>طرح مساق رياضي كمتطلب جامعي في جامعة خضوري وكلية العروب الحكوميات.</p> <p>توفير منح بقيمة نصف مليون دولار لطلبة التخصصات العلمية والعلوم</p>	<p>تطوير نوعية التعليم وتعزيز المواءمة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل</p>

	<p>الطبية لزيادة معدلات الالتحاق بهذه التخصصات بنسبة 10%.</p> <p>منح إعفاء نسبي من الرسوم في البرامج التقنية في الكليات الحكومية.</p> <p>تحديد مخرجات البرامج التعليمية، وتطوير وتحديث المناهج والمقررات الدراسية وبما يتواءم مع هذه المخرجات واحتياجات سوق العمل.</p> <p>توفير قاعات ومراسم ومختبرات تعليمية ملائمة لجامعة حكومية وكلية حكومية.</p> <p>تطوير 5 برامج تشاركية مع جامعات عالمية لتبادل الخبرات التدريسية.</p> <p>تطوير معايير لقياس النوعية وضمان الجودة وعمل التقييم والمقارنة والتصنيف.</p> <p>تطبيق التعليم الإلكتروني في مساقين بجامعة حكومية.</p>	
	<p>مراجعة وتطوير نظام عمل مجلس التعليم العالي وتعزيز تمثيل قطاع الأعمال والغرف التجارية والصناعية في عضوية المجلس.</p> <p>مراجعة وتعديل قانون التعليم العالي رقم 11 لعام 1998، ومراجعة تشريعات وأنظمة الجامعات وتوحيد بنودها.</p> <p>تطوير بوابة الكترونية 'Portal' للتعليم العالي في فلسطين.</p>	<p>تطوير الإطار المؤسسي والقانوني لمؤسسات التعليم العالي</p>
	<p>إجراء دراسة تقييمية حول واقع البحث العلمي في فلسطين.</p> <p>بناء قاعدة بيانات عن مراكز البحث العلمي والنتائج البحثي لهذه المراكز.</p> <p>الاشتراك في الشبكة الأوروبية والشبكة العربية للبحث العلمي.</p> <p>إجراء دراسة لتحديد إمكانية وألوية فتح برامج لدرجة الدكتوراة.</p>	<p>تطوير البحث العلمي</p>
<p>وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات</p>	<p>ربط كافة الجامعات الفلسطينية إلكترونياً مع بعضها بسعة 25 ميغا لكل جامعة</p>	

قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني

الهدف العام		
بناء جسر يكفل التواصل والتكامل بين مرحلة التعليم وسوق العمل من خلال توفير التدريب المهني والتقني ذو الجودة العالية، وتعلم المهن والتدريب أثناء الخدمة.		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة

<p>وزارة التربية والتعليم العالي</p>	<p>إنشاء وتجهيز 8 مشاغل مهنية ومستودع بمساحة إجمالية 2م1800، ووحدة مهنية للإناث في مدرسة الخليل الصناعية بمساحة 2م1000.</p> <p>إنشاء طابق إضافي في كلية فلسطين التقنية للبنات بمساحة إجمالية 2م200.</p> <p>صيانة مبنى الإدارة القديم في مدرسة نابلس الصناعية بمساحة 2م1000 وإنشاء وحدة مهنية للإناث بواقع 3 مشاغل لاستيعاب 90 طالبة. وصيانة مبنى الإدارة والسكن الداخلي في مدرسة العروب الزراعية بمساحة 2م500.</p> <p>إنشاء مدرستين مهنتين في بيت لحم وقلقيلية بواقع 6 مشاغل مهنية + إدارة بمساحة 2م2000 لاستيعاب 180 طالباً و طالبة في كل منهما.</p> <p>تطبيق نظام تأمين ضد الحوادث لطلبة الفرع الصناعي لتأمين 2000 طالب وطالبة.</p>	<p>تطوير البنية التحتية للقطاع وتعزيز قدرة النظام على الاحتفاظ بالطلبة</p>
<p>وزارة الشؤون الاجتماعية</p>	<p>تطوير واستحداث أقسام للتدريب المهني في مراكز تأهيل الشبيبة في: رام الله، جنين، نابلس، قلقيلية، طولكرم.</p> <p>تطوير واستحداث أقسام للتدريب المهني في مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة في: نابلس، بيت لحم وأريحا.</p>	
<p>وزارة التربية والتعليم العالي</p>	<p>تطوير قوانين وأنظمة وآليات قبول مشجعة ومحفزة وميسرة للالتحاق بالتعليم المهني والتقني، من خلال استحداث نظام حوافز للخريجين على شكل قروض ميسرة لتمويل مشاريع ذاتية لـ 100 طالب/ة.</p> <p>القيام بحملة لتغيير الصورة النمطية حول التعليم والتدريب المهني لزيادة معدلات الالتحاق.</p> <p>فتح شعب تعليم تجاري جديدة بواقع 20 شعبة لاستيعاب 400 طالب /ة.</p> <p>التطوير التدريجي للمناهج وفق نظام الوحدات المنهجية المتكاملة (CBMC) مع ضمان استهداف تخصصات الفتيات.</p> <p>استحداث تخصصات جديدة في الكليات: استحداث تخصص تقنية الاتصالات (بكالوريوس) في كلية فلسطين التقنية- رام الله للبنات، وتخصص تكنولوجيا إعلام (بكالوريوس) في كلية فلسطين التقنية- العروب، وتخصص أتمتة صناعية (دبلوم) في كلية الأمة.</p> <p>تقييم درجة ارتباطه 10 مجموعات برامجية تضم 299 تخصصاً مع حاجة سوق العمل المحلي وقدرته التوظيفية.</p>	<p>تطوير قوانين وأنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني</p> <p>تحسين نوعية التعليم المهني والتقني ومواءمة مخرجاته مع سوق العمل</p>
	<p>عقد اتفاقيتين مع القطاع الخاص لتعزيز استثمار القطاع الخاص في التعليم المهني والتقني.</p> <p>تطوير موقع الكتروني وربط مؤسسات التعليم المهني والتقني ببعضها من خلاله.</p>	<p>تعزيز التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص</p>

وزارة العمل	إنشاء 'الهيئة العامة للتدريب والتعليم المهني'. بدء تطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عمله بكفاءة . اعتماد قانون تنظيم العمل المهني وبدء تنفيذه.	مأسسة التعليم والتدريب المهني
	تدريب 3 آلاف متدرب وفقاً لحاجات سوق العمل.	
وزارة شؤون الأسرى والمحربين	تقييم وإعادة بناء برنامج تأهيل الأسرى على أسس تنموية ريادية. التدريب والتأهيل المهني لـ 510 أسيراً محرراً.	تقديم خدمات التدريب والتأهيل المهني
وزارة الشؤون الاجتماعية	تعليم وتدريب مهني وتقني لـ 600 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة. تدريب وتأهيل 200 شخص من المتسربين من المدارس ودمجهم في سوق العمل.	

قطاع الصحة

الهدف العام		
ضمان الوصول إلى خدمات صحية ذات جودة عالية من قبل كافة المواطنين وخاصة الفقراء والفئات المهمشة والمعزولين خلف جدار الضم والتوسع.		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
تطوير البنية التحتية لخدمات الرعاية الصحية الأولية	إنشاء مديريات صحة في مناطق أريحا ودورا وطولكرم وجنين، وإكمال بناء مديريات صحة الخليل وبيت لحم. إنشاء وتجهيز 3- 5 عيادات للرعاية الصحية الأولية من المستوى الأول والثاني والثالث في الضفة الغربية وقطاع غزة. إكمال إنشاء وتشغيل المركز الوطني للأمراض غير السارية.	وزارة الصحة
	صيانة وإعادة تأهيل وتجهيز مستشفى بيت لحم. توسعة مستشفى رفيديا وتأهيل مغسلة الكلى، والبدء بترميم وحدات الحروق. تشغيل المجمع الطبي الفلسطيني، وافتتاح جناح الجراحة الاختصاصي فيه، وتشغيل بنك الدم الوطني بكامل كفاءته. إنشاء وحدة لجراحة القلب في مستشفى غزة الأوروبي، وإعادة بناء وتجهيز مستشفى الشفاء الجراحي بغزة، وترميم مستشفى ناصر الجراحي بخانيونس، والشروع بإعادة تأهيل مركز ومستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة غزة توسعة وإضافة بناء لخمسة من المستشفيات القائمة وهي: مستشفى طولكرم، مستشفى يطا مع تأهيل أقسام وبناء سكن للممرضات، مستشفى سلفيت وتشمل عيادات خارجية ومختبر ووحدة لغسيل الكلى، استكمال بناء طابقين في مستشفى جنين، والبدء بإجراءات بناء طابقين في مستشفى الخليل- الجناح	

	<p>الشمالي.</p> <p>البدء بإنشاء مستشفى طوباس، والانتهاؤ من تأهيل مستشفى أريحا، وتأهيل غرف الولادة في ستة مستشفيات.</p>	
	<p>البدء ببناء المستودعات المركزية.</p> <p>توسعة مختبر الصحة العامة المركزي (رام الله).</p> <p>الانتهاؤ من إنشاء محطات أوكسجين في ثلاثة مواقع مركزية.</p>	<p>توفير خدمات مساندة فعالة وكفوة</p>
	<p>تطبيق الأدلة العلاجية لرعاية الأم والطفل وخاصة في: فقر الدم لدى الحوامل، توفير المتممات الغذائية، رعاية ما قبل الولادة وبعد الولادة، الرضاعة الطبيعية، وزيارة الحوامل للطبيب في الثلث الأخير من الحمل.</p> <p>تطوير أدلة موحدة للتثقيف والتعزيز الصحي لاستخدامها في المرافق الصحية.</p> <p>الاستمرار في توفير الأدوية والأمصال لمكافحة الأوبئة والجائحات ومنها الأنفلونزا بأنواعها.</p> <p>تعزيز برامج المسح الصحي والبدء في عمل مسح لمرض سرطان الثدي ومسح لعوامل الاختطار للأمراض المزمنة .</p>	<p>تطوير برامج الصحة العامة والوقائية وتعزيز الأنماط والسلوك الصحي</p>
	<p>العمل على اعتماد المجلس الوطني للسياسات والتخطيط من قبل مجلس الوزراء.</p> <p>الانتهاؤ من وضع الأنظمة الخاصة بقانون الصحة العامة.</p> <p>إعداد مسح تقييمي لنظام المعلومات في القطاع الصحي الفلسطيني.</p> <p>تشغيل النظام المحوسب في 4 مستشفيات و9 عيادات.</p> <p>البدء بتطبيق نظام اللامركزية في الإدارة المالية في مستشفى قلقيلية .</p> <p>البدء في تطوير نظام تكاليف وتسعير الخدمات الصحية.</p> <p>البدء في تنفيذ إستراتيجية وخطة عمل لتطوير الجودة، وبناء قدرات العاملين الصحيين في مجال تطبيق معايير الجودة.</p> <p>وجود معايير تشغيل إجرائية (وفق نظام SOPs) لتحسين العمل في المختبر.</p> <p>الانتهاؤ من التقييم السنوي للقطاع الصحي بالاعتماد على الخطة الإستراتيجية.</p>	<p>تعزيز الحوكمة والجودة</p>
	<p>البدء في وضع إطار لنظام التعليم الصحي المستمر وربطه بنظام تجديد المزاولة في الطب والصيدلة وطب الأسنان.</p> <p>تطوير واعتماد برنامج تعليمي لتمرير الخدج والقبالة</p> <p>مراجعة واعتماد مناهج لبرامج إقامة الاختصاصات في جراحة القلب</p>	<p>تطوير القدرات البشرية وتعزيز النوعية</p>

	<p>والأطفال.</p> <p>بناء المستشفى التعليمي بجامعة النجاح الوطنية في نابلس.</p> <p>إعداد خطة لإدارة وتطوير الكوادر البشرية لقطاع الصحة واعتماد الوصف الوظيفي للعاملين.</p> <p>ابتعاث عشرة أطباء للتدريب في الخارج على احتياجات تخصصية.</p>	
--	---	--

قطاع تمكين المرأة

الهدف العام		
<p>رفع الوعي المجتمعي بقضايا النوع الاجتماعي ومتابعة هذه القضايا على مختلف الصُّعد وفي كافة المجالات، وتطوير إمكانيات الفتيات والنساء عن طريق التوسع في تعليمهن ورفع مهارتهن بالتدريب، وزيادة نسبة مشاركتهن في سوق العمل، وخصوصاً في مجال العمل العام وشغلهن لمناصب عليا في الحكومة والقضاء والمجالس المحلية.</p>		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
العنف ضد النساء	<p>إعداد مقترح قانون الأسرة الفلسطيني.</p> <p>العمل على تضمين مشروع قانون الأحوال المدنية لحقوق المرأة.</p> <p>مراجعة القوانين المقترحة في الخطة التشريعية للحكومة من منظور حقوق المرأة.</p>	وزارة المرأة
	<p>إعداد مشروع قانون لحماية المرأة من العنف الأسري، والتدخل في قانون العقوبات لضمان عدم التمييز على أساس الجنس.</p> <p>تعديل قانون الإجراءات الجزائية فيما يتعلق بالبنود الخاصة بأحكام المتابعة الجنائية التي تميز بين الرجل والمرأة في تقييد الشكوى، ومراجعة قانون العفو العام.</p> <p>إعداد دراسة حول نظام واليات التحويل للنساء المعنفات.</p>	
	<p>اقتراح تعديلات على قانون العمل الفلسطيني، وبما يضمن قضايا النوع الاجتماعي.</p> <p>مراجعة قانون النقابات المهنية والعمالية وقانون الجمعيات من منظور النوع الاجتماعي، ومراجعة سياسات وخطط التعليم المهني والتقني من منظور النوع الاجتماعي.</p>	
مشاركة المرأة في سوق العمل وتقليل وطأة الفقر	<p>تنفيذ دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية، وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بعدد الموظفين مقارنة بعدد الذكور ودرجاتهم الوظيفية.</p> <p>إعداد دراسة 'التدقيق على أساس النوع الاجتماعي' في وزارات الثقافة والحكم المحلي والزراعة والداخلية، بالإضافة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واتحاد نقابات العمال.</p>	مشاركة فعالة للمرأة في مواقع صنع القرار

مراجعة موازنة وزارتين من منظور النوع الاجتماعي، وتطوير مؤشرات لقياس وتقييم فجوة النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. إعداد تقرير حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة (سيداو).	تطوير الالتزام الحكومي وآليات المتابعة والتقييم بقضايا النوع الاجتماعي
--	--

قطاع الشباب والرياضة

الهدف العام		
خلق قيادات مجتمعية مؤهلة ومدربة من الطلائع والشباب للمساهمة في بناء الدولة ومؤسساتها، وتعزيز مفاهيم الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة، والعمل الديمقراطي والتعددية، والحوار وقبول الآخر لديهم وصولاً للاستقرار المجتمعي، وتوفير البنية التحتية الشبابية والرياضية من منشآت ومرافق قادرة على تلبية احتياجات الشباب والرياضة الفلسطينية، واستضافة المشاركات الشبابية والرياضية على المستوى العربي والإقليمي.		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
تطوير القوانين والتشريعات والسياسات	إعداد وإقرار قانون الخدمة المدنية الإلزامية للشباب. مراجعة التشريعات والسياسات الوطنية للعمل والتشغيل لضمان تكافؤ الفرص. إقرار قانون المجلس الأعلى للشباب والرياضة.	وزارة الشباب والرياضة وزارة الأشغال والإسكان
تطوير البنية التحتية	إنشاء 50 مرفقاً رياضياً، وإنشاء مرفق رياضي ضمن المواصفات العالمية لمنظمة الفيفا، و5 مرافق لممارسة الشباب للأنشطة الترويحية. تطوير وتجهيز وتهيئة 60 نادياً ومركزاً شبابياً.	وزارة الشباب والرياضة وزارة الأشغال والإسكان
تطوير الحركة الكشفية	الدخول في عضوية لجننتين من اللجان المركزية والفرعية والهياكل الكشفية العربية والعالمية. مشاركة فلسطين في 20 من النشاطات الكشفية العربية والعالمية.	وزارة الشباب والرياضة وزارة الأشغال والإسكان
تطوير التعاون الخارجي	توقيع 20 بروتوكول للتفاهم والتعاون المشترك على المستوى الدولي والإقليمي.	وزارة الشباب والرياضة وزارة الأشغال والإسكان

قطاع الثقافة والتراث

الهدف العام		
تعزيز الثقافة الفلسطينية بأبعادها الايجابية والتسامحية والانفتاحية والتقدمية، وحماية الموروث الثقافي وخلق البيئة المحفزة للإبداع في المجال الثقافي، وتوسيع نطاق التواصل ما بين فلسطينيي الوطن والشتات، وتعزيز التواصل مع ثقافات العالم لكسب التأييد لفلسطين والتعريف بالإبداع الفلسطيني.		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
تطوير القوانين والتشريعات	إعداد مسودة قوانين حماية التراث، الملكية الفكرية، المكتبة الوطنية، وتحفيز	وزارة الثقافة

	الإبداع الثقافي.	الثقافية
	إنشاء وتجهيز 3 مراكز ثقافية (عرار، بديا، بيتا). إعداد المخططات والتصاميم اللازمة لإنشاء قصر الحرية للأطفال. دعم ثلاثة مراكز ثقافية كنوادي للسينما، وثلاثة مسارح بالتجهيزات التقنية. تجهيز 8 مكاتب في القدس والمناطق المهمشة، ودعم مكاتب أخرى بالكتب والإصدارات. دعم 20 مركزاً ثقافياً وبشكل خاص في القدس والمناطق المهمشة. ترميم متحف الصورة في البلدة القديمة ببيرزيت، ومتحف الذاكرة في دير استيا.	تطوير البنية التحتية لقطاع الثقافة
وزارة شؤون الأسرى والمحربين	إنشاء وتجهيز مركز الأسرى للدراسات الثقافية والفكرية والإبداعية. إحياء يوم الأسير الفلسطيني وتقديم جائزة الحرية للأسرى.	
وزارة الثقافة	إطلاق العمل على مشروع توثيق التراث والتاريخ الشفوي. إعداد دراسة مسحية حول الصناعات والحرف التقليدية. تنظيم 10 معارض محلية للصناعات التقليدية، و4 معارض خارجية. إعداد دراسة بشأن حماية وحفظ المخطوطات في مدينتي القدس والخليل.	حماية وحفظ الموروث الثقافي الفلسطيني
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	انطلاق مشروع ترميم 3 ملايين وثيقة ومخطوطة تراثية.	
وزارة الحكم المحلي	إنشاء متحف الشهيد ياسر عرفات في مقر المقاطعة برام الله.	
وزارة الثقافة	تطوير آليات عمل جائزة الدولة. دعم 90 مشروعاً للانتاجات الفنية والثقافية. توزيع 3 منح للتفرغ الإبداعي. تنظيم برنامج المسرح المدرسي السنوي. تنظيم معرض فلسطين الدولي السنوي للكتاب، و15 معرضاً سنوياً. دعم إصدار 25 كتاباً ومجلة ثقافية.	تشجيع الإنتاج والإبداع والقراءة
	المشاركة في 10 مهرجانات وأسابيع خارجية. انجاز اتفاقيات تفاهم مع الاتحادات والروابط الفنية والثقافية وتقديم الدعم لها. توقيع وتجديد 8 اتفاقيات للتعاون الثقافي وتبادل الوفود الفنية والثقافية مع الدول العربية والأجنبية.	تعزيز وتوسيع نطاق التواصل والتبادل الثقافي

تنظيم المؤتمر الوطني الفلسطيني للثقافة، وانجاز الدليل الثقافي وقاعدة البيانات. رفع قدرات العاملين في الوزارة والمؤسسات الثقافية في مجالات الإدارة الثقافية، السياسات الثقافية، والتنشيط الثقافي. توفير 20 منحة لدراسة تخصصات ثقافية وفنية.	تطوير البنية المؤسسية والبشرية لقطاع الثقافة
--	--

ثالثاً: في مجال التنمية الاقتصادية

قطاع الصناعة والخدمات وتعزيز بيئة الأعمال

الهدف العام		
البدء ببرامج اقتصادية وإيجاد مؤسسات تنظيمية تضمن خلق بيئة تمكّن القطاع الخاص من النمو والازدهار وتعزيز القدرات الذاتية لاقتصاد دولة فلسطين، والعمل مع القطاع الخاص على بناء القدرات الإنتاجية الفلسطينية (الصناعية والخدماتية) وتحديثها ودعم توسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصورة سريعة.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
تأهيل قطاع الصناعة ودعم المنتج الوطني	البدء ببرامج تطبيق المواصفات والمقاييس، ودعم برنامج الشراكة بين القطاعات الاقتصادية والجامعات، والمباشرة في برنامج الترويج الداخلي للمنتج المحلي من خلال عدة معارض محلية. تعديل الأطر الناظمة لصناعة المعادن الثمينة والبدء بتأسيس مختبر متخصص لدمغها.	وزارة الاقتصاد الوطني
توفير بنية تحتية ملائمة	تجهيز البنية التحتية للمناطق الصناعية في كل من: جنين، بيت لحم، أريحا. المباشرة بإنشاء 3 مجمعات صناعية متخصصة مثل: تكنولوجيا المعلومات، المعادن الثمينة والطاقة المتجددة، الصناعات الجلدية ودباغة الجلود.	

قطاع التجارة الخارجية والاستثمار

الهدف العام		
اتخاذ الاستعدادات والتحضيرات التي تكفل تحقيق توسع في قطاع الصادرات الفلسطينية، والسعي لانضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية وتطوير الاتفاقيات التجارية الدولية.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
خلق إطار قانوني وتنظيمي منافس	توفير المعلومات بشكل يخدم صياغة السياسات عبر إنشاء قاعدة بيانات موحدة تضم تسجيل الشركات والمنشآت الصناعية والتجارة الخارجية. مراجعة لمجموعة من القوانين واللوائح التنفيذية بما يضمن تنفيذ حزمة السياسات.	وزارة الاقتصاد الوطني

	<p>إعداد مسودة قانون التجارة الخارجية، وإنجاز قانون المنافسة، والانتهاج من قانون التأجير التمويلي، وإعداد مسودة معدلة لقانون السجل التجاري، وإنجاز مسودة قانون المال المنقول، وإنجاز مسودة قانون سلامة الأغذية، والمصادقة على القانون المعدل لقانون الشركات، ومراجعة وتعديل قانون الوكلاء التجاريين، وإقرار القانون المعدل لقانون الموازين والمقاييس والمواصفات لسنة 2000، وإقرار القانون المعدل لقانون الاستثمار.</p>	<p>استكمال الإطار القانوني لتنظيم بنية الاقتصاد</p>
	<p>تحديد ودراسة 10 أسواق إستراتيجية تتمتع بميزة تفضيلية للمنتجات الفلسطينية، وتنفيذ برنامج ترويجي لتطوير الصادرات الفلسطينية في خمس أسواق إستراتيجية.</p> <p>إنجاز الإستراتيجية الوطنية للصادرات من قبل القطاعين العام والخاص، والمباشرة في تطبيق الإستراتيجية الوطنية لتنمية السوق الداخلي.</p>	<p>الإستراتيجية الوطنية للصادرات وإستراتيجية تنمية السوق الداخلي</p>
	<p>تفعيل عضوية فلسطين في منطقة التجارة العربية الحرة.</p> <p>العمل على تفعيل وتنشيط فلسطين في المنظمات الدولية والأطر التجارية متعددة الأطراف، والعمل على الانضمام إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة من خلال: العمل على انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، تفعيل دور فلسطين في منظمة اليونيدو، تفعيل دور فلسطين في منظمة الانكتاد، تفعيل دور فلسطين في منظمة المؤتمر الإسلامي، تفعيل اتفاقيات الشراكة الدولية وإقامة علاقات مع دول أخرى، تشكيل اللجان الاقتصادية الوزارية والفنية المشتركة ما بين فلسطين وكافة الشركاء.</p> <p>المباشرة في تحديد عشرة أسواق أساسية وتدريب ملحقين تجاريين لتمثيل فلسطين في تلك الأسواق، وإنجاز برنامج تعريفى لزيادة معرفة وإطلاع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص بالاتفاقيات الدولية والوسائل الكفيلة لاستفادة منها.</p>	<p>تفعيل العلاقات والاتفاقيات</p>
	<p>المباشرة ببرنامج تقييم التجارة في الخدمات.</p> <p>توجيه الاستثمار في القطاعات الخدمية من أجل دعم التجارة في الخدمات.</p>	<p>إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية</p>

قطاع حماية المستهلك

الهدف العام		
تحديث مؤسسات حماية المستهلك والأنظمة التي تحكم عملها، ومقاربة إجراءات تنظيم هذه المؤسسات ومعايير الجودة التي تتبناها مع المعايير الدولية المرعية في هذا الشأن.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
مكافحة منتجات المستوطنات	إنشاء وحدة مكافحة منتجات المستوطنات، ودعم وتعزيز المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك وصندوق الكرامة للتمكين الاقتصادي.	وزارة الاقتصاد الوطني

	تطبيق قرار إشهار الأسعار على كافة السلع في السوق الفلسطيني، انجاز برنامج لتوعية المستهلك الفلسطيني، وانجاز قائمة السلع الإستراتيجية.	إشهار الأسعار والسلع الاستهلاكية
	خلق الإطار القانوني من أجل تطبيق المواصفات والمقاييس على المنتجات الموجودة في الأسواق. العمل على توقيع خمس اتفاقيات للاعتراف المتبادل لإجراءات الفحص، وتبني 1000 مواصفة جديدة من أجل حماية المستهلك.	تفعيل المقاييس والمواصفات
	اعتماد قانون حماية المستهلك والعمل على تطبيقه. تفعيل دور مجلس حماية المستهلك، وتفعيل دور الرقابة الحكومية على الوكلاء التجاريين من حيث ضمان تدفق السلع إلى الأسواق بأسعار مناسبة للمستهلك.	تنظيم السوق الداخلي

قطاع العمل

الهدف العام		
حماية القوى العاملة في فلسطين من الاستغلال ومن العمل في ظروف غير آمنة، وإعداد البرامج المستدامة التي تستهدف مكافحة البطالة.		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
خدمات تشغيل متميزة	إنشاء الهيئة العامة للتشغيل، وإعادة تنظيم 4 مراكز للصندوق الفلسطيني للتشغيل. إنشاء وتجهيز 4 مراكز تشغيل حديثة (one stop shop)، وتشغيل نظام معلومات سوق العمل، وإعداد برنامج وطني للتشغيل الذاتي.	وزارة العمل
حركة تعاونية فاعلة	إقرار القانون الفلسطيني للتعاون، وإعادة تنظيم الحركة التعاونية بما ينسجم ومتطلبات القانون الجديد. استحداث الهيئة العامة لتنظيم العمل التعاوني، وإلحاق الإدارة العامة للتعاون بها، وتسجيل 500 جمعية تعاونية، وإنشاء صندوق لتمويل الجمعيات التعاونية.	
تنظيم وتعزيز العمل النقابي	إعداد وإصدار قانون تنظيم العمل النقابي. مأسسة العمل الجماعي مع الشركاء الاجتماعيين من أجل تطوير وإدارة سوق العمل.	
وزارة عمل فاعلة تعنى بالسياسات	إعادة هيكلة وزارة العمل بما ينسجم مع الخطة الإستراتيجية لقطاع العمل، لتصبح وزارة عمل يتركز اغلب نشاطاتها على تطوير ومتابعة تنفيذ السياسات، بدلا من تقديم الخدمات المباشرة. تطوير وتطبيق برنامج بناء قدرات للعاملين في الوزارة.	

توقيع 5 اتفاقيات تعاون على المستويين الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات.

قطاع الزراعة والتنمية الريفية

الهدف العام		
إعادة تفعيل قطاع الزراعة باعتباره أحد القطاعات الرئيسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتوفير فرص العمل لأبناء شعبنا، وبذل الجهود الحثيثة لتقليص نسبة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين والتعامل مع قطاع الزراعة باعتباره حجر الزاوية في مشاريع التنمية الريفية.		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة وبشكل مستدام	استصلاح وتأهيل 20,000 دونم، وشق وتأهيل 500 كم طرق زراعية، وبناء 1,250,000 متر طولي من الجدران الاستنادية، وتخضير وتحريج الأراضي من خلال زراعة 250,000 شتلة حرجية، وتأهيل 5000 دونم من أراضي المراعي والمحميات الطبيعية، وزراعة 37,500 دونم بالأشجار المثمرة.	
إطار قانوني ومؤسسي فعال وحديث	إقرار وتفعيل 7 أنظمة زراعية (نظام تداول المبيدات، نظام تداول العلاجات واللقاحات البيطرية، نظام المسالخ، نظام الأعلاف، نظام المدخلات الزراعية، نظام الأسمدة والمخصبات الزراعية، نظام إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة). إنشاء معهد الصالح للعلوم الزراعية في محطة قباطية، وتفعيل مركز التدريب في خضوري ومركز التدريب في محطة بيت قاد. وضع خطط عمل للمجالس الزراعية المتخصصة (مجلس الحليب، مجلس الزيتون، مجلس العنب)، بالإضافة للمجلس الاستشاري الزراعي، وإنشاء مجالس زراعية جديدة (النخيل، الخيل، النحل).	
إنتاج مُحسَّن كمّاً ونوعاً	تحسين إنتاجية المحاصيل الحقلية بنسبة 10% من خلال إتباع النظم والحزم الفنية المناسبة، وتحسين إنتاجية الزيتون بنسبة 5% من خلال تشييب أشجار الزيتون الهرمة ومكافحة ذبابة الزيتون. وتحسين إنتاجية أشجار الفاكهة بنسبة 5%، وزيادة المساحة المزروعة باللوزيات وأشجار الفاكهة شبة الاستوائية، وتحسين إنتاجية الأغنام والماعز بنسبة 10% من خلال إتباع النظم الحديثة في إدارة المزرعة وصحة الحيوان، وتحسين إنتاجية المحاصيل العلفية بنسبة 10% وتوفير البدائل العلفية، وزيادة الإنتاج المحلي من الأسماك بنسبة 10% بواسطة برامج الاستزراع السمكي.	وزارة الزراعة
بنية تحتية وبيئة استثمارية مناسبة	إعداد دراسات جدوى أولية للاستثمار في المجالات الزراعية: أزهار قطف وورود، مزارع الأبقار والدواجن، النباتات الطبية، تصنيع المنتجات الزراعية. تحسين رضا المزارعين والمستفيدين عن خدمات الإرشاد ووقاية النبات والبيطرة والبحث الزراعي. زيادة الأموال المخصصة للإقراض والتمويل الريفي من 50 مليون دولار إلى 80 مليون دولار، وترويج وتفعيل قانون صندوق التأمينات الزراعية ودرء المخاطر، وزيادة الصادرات الزراعية بنسبة 20% من قيمة الصادرات	

	<p>الزراعية الكلية من خلال إنشاء الشركة الوطنية للتسويق والاستثمار الزراعي، وتحسين زيادة معرفة المزارعين والمصدرين بمقاييس الجودة ومتطلبات الأسواق (شهادة جلوبال جاب، الزراعة العضوية، وغيرها)، والمشاركة في المعارض الدولية وتنظيم معارض تخصصية محلية، والمساهمة في مقاطعة المنتجات الزراعية من المستوطنات من خلال تفعيل دور الرقابة الزراعية.</p>	
	<p>توفير مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني لصغار المزارعين والصيادين ومزارعي المحاصيل التصديرية.</p> <p>إعادة تأهيل البنية التحتية لقطاعي الزراعة والصيد المُدمرين في قطاع غزة، بما يشمل إعادة تأهيل 3000 دونم من الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل 128 مزرعة دواجن، وتقديم الدعم لإعادة تأهيل 118 معدة صيد، وإعادة تأهيل 39 بئر زراعي.</p> <p>توفير الخدمات القانونية ومساندة المزارعين المتضررين من جدار الضم والتوسع والمستوطنات، ودعم اللجان الشعبية لمقاومة الجدار ومقاطعة إنتاج المستوطنات، وتركيز المشاريع في المناطق المهمشة ومناطق 'C' وخاصة في الأغوار وجنوب الخليل ومناطق الجدار، وتشكيل لجان تطوير لهذه المناطق.</p>	<p>تعزيز صمود المزارعين وتأهيل ما دمره الاحتلال</p>

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الهدف العام		
<p>مساندة التوسع المتواصل في صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال التنظيم السليم لهذا القطاع وتوفير الحماية له من المنافسة غير المشروعة من الخارج، والإشراف على دمج تكنولوجيا المعلومات في حياة كل مواطن عن طريق تعزيز السياسات التي تستهدف الارتقاء بمجتمع المعلومات وإنشاء الحكومة الإلكترونية، وإدارة قطاع الخدمات البريدية بصورة فعّالة وناجحة.</p>		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
<p>قوانين وتشريعات منظمة</p>	<p>إعداد قانون معدل لقانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، والبدء ببناء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.</p> <p>إعداد قانون هيئة تنظيم البريد الفلسطيني، وتشكيل هيئة تنظيم عمل البريد، وإعداد قانون ترخيص عمل الوكالات البريدية.</p> <p>انجاز مشروع قانون المعاملات الالكترونية والأنظمة المفسرة للقانون، وتشغيل نظام مفتاح التشفير للشبكة العامة المحوسبة، والانتهاج من إعداد نظام الهيئة العامة للمصادقات الالكترونية.</p>	<p>وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات</p>
<p>خدمات اتصالات متطورة ومميزة</p>	<p>عقد اتفاقيات وعقود لخدمات جديدة وذات قيمة مضافة، مثل خدمات النطاق العريض للانترنت.</p>	

<p>توسعة شبكات الاتصالات لتغطي كافة أراضي السلطة الوطنية، وزيادة عدد الخطوط من 350000- 400000 خط، وترخيص خدمات النطاق العريض بسعة 220000 مشترك.</p> <p>استكمال ترخيص وتنظيم مهنة البث الإذاعي والتلفزيوني والفضائي، وإغلاق المحطات غير المستوفية لشروط الترخيص.</p> <p>إبرام عقود واتفاقيات ورخص لمشغلي الخليوي وخدمات اتصالات لاسلكية جديدة.</p>	
<p>إصدار لائحة تشمل المبادئ التوجيهية لتطبيق الفصل المحاسبي لشركتي الاتصالات الفلسطينية وجوال، ومتابعة ذلك من خلال إصدار اللوائح.</p> <p>تمكين المشغلين الجدد من استخدام شبكة الاتصالات لتزويد خدمات الانترنت للمشارك النهائي.</p> <p>وضع نظام الأسعار للربط البيني والانتقال إلى التسعير وفقاً لمنهجية التكلفة المتزايدة.</p>	<p>خدمات منظمة وأنظمة رقابة فاعلة</p>
<p>إعداد دراسة بشأن أفضل السبل والتطبيقات لتوجهات الحكومة نحو قطاع اتصالات محرر.</p> <p>تعيين وتدريب طاقم مؤهل لتحمل المسؤوليات، ووضع القوانين والتشريعات اللازمة.</p> <p>إنشاء نماذج عامة للترخيص والعطاءات لاستعمالها ضمن إطار قانوني تشريعي.</p>	<p>سوق اتصالات محرر</p>
<p>جمع البيانات والمعلومات وذلك من جميع الجهات المستخدمة للترددات: الأجهزة الأمنية، الشركات، المؤسسات، المحطات الإذاعية والتلفزيونية وغيرها.</p> <p>تسعير الترددات وفقاً للمعايير العلمية على المستوى الدولي، والعمل على حشد الطاقات والإمكانات لانتزاع حق فلسطين في إدارة الترددات الوطنية بصفتها مورداً طبيعياً.</p> <p>المشاركة في المؤتمرات الدولية والعمل على تحويل عضوية فلسطين من عضو مراقب إلى عضو كامل في الاتحاد الدولي للاتصالات.</p>	<p>نظام مراقبة الترددات</p>
<p>تأهيل و صيانة 5 مكاتب بريد، وتدريب 20 موظفاً للعمل على التبادل البريدي المباشر.</p> <p>إدخال نظام أل IPS LIGHT لكافة المكاتب البريدية، وإدخال خدمة البريد الدولي العاجل.</p> <p>وضع خطة إصدارات سنوية لطوابع البريد، وإعادة دراسة وتعديل وإقرار التعرفة البريدية.</p> <p>البدء بإرسال الإرساليات البريدية المغلقة المباشرة إلى (10 دول ذات الرواج</p>	<p>تأهيل وتطوير قطاع البريد</p>

	البريدي العالي، وتطبيق معايير البريد الدولي، وأتمتة الإدارة العامة للبريد و12 مكتب بريد.	
	<p>الانتهاء من إعداد وثيقة سياسة الأمن والحماية للخدمات الالكترونية، ووثيقة المواصفات الفنية لخدمة المصادقة الالكترونية، ووضع المواصفات الفنية لمفتاح التشفير العام.</p> <p>الانتهاء من دراسة واقع وقواعد البيانات الحكومية، وتحليل البيانات المشتركة بين المؤسسات الحكومية، وحصر وتصنيف المعاملات الحكومية، بالإضافة لوضع السياسات والمواصفات الفنية والمعايير لربط وتكامل البيانات الحكومية.</p> <p>الانتهاء من بناء مختبر لقياس جودة الخدمة الالكترونية، وتأهيل وتدريب الطواقم الفنية في الوزارات، وربط كافة الدوائر الحكومية بالشبكة الحكومية الالكترونية.</p>	الحكومة الالكترونية وإجراءات الأمن والحماية

قطاع السياحة والآثار

الهدف العام		
فتح فلسطين على العالم عبر توسيع المرافق والمنشآت السياحية وإنشاء البنية التحتية اللازمة لها على وجه السرعة، وتعزيز صناعة السياحة، وضمان حماية الآثار والمواقع التاريخية والأثرية التي تزخر بها فلسطين كي تستفيد منها الأجيال القادمة من أبناء شعبنا.		
الجهة المسؤولة	الإجراء وأولوية العمل	المجال
وزارة السياحة	إعداد قانون السياحة والعمل على إقراره. إعداد قانون الآثار والتراث الثقافي والعمل على إقراره.	بيئة قانونية وأنظمة محدثة ومتطورة
	إطلاق مشروع أريحا 10,000. إعداد خطة عمل فلسطينية، عربية، إسلامية، لتشجيع السياحة الدينية تطوير مرافق المواقع السياحية لكل من تل السلطان وقصر هشام، وتطوير البنية التحتية لمواقع بريقين، عرابية، ديراستيا، شوفه، ارتاح، بلعمة، تل بلاطة، المدرج الروماني بنابلس، المقابر الرومانية وملعب سباق الخيل بنابلس، سبسطية، كنيسة البيرة، خان البيرة، راس كركر.	زيادة حصة فلسطين من السياحة الوافدة

	<p>تنمية وتطوير الموارد الطبيعية والثقافية كمواقع جذب سياحي مثل ينابيع كل من بئر حسن، بئر الفوار، عين الحاووز، بئر الشغفور، بئر السنجب، عين ياسوف، طاحونة باب العصيرية، عين القريون، نبع نفق القيسارية، بئر القوس، عين المعمودية، عين الكرمل، عين بتير، عين ارطاس، عين الهوية/ حوسان، عين دورا القرع، عين البلد سنجل، عين عريك.</p>	
	<p>زيادة طواقم التفتيش ب 22 مفتشاً، وتوفير الدعم اللوجستي وأدوات التنقيب والمسح الأثري، وزيادة عدد شرطة السياحة والآثار بنسبة 20%.</p> <p>انجاز المرحلة الأولى من المخزن المركزي للمكتشفات الأثرية في رام الله بمساحة 1000م² مع تجهيزاته، وتطوير مختبر أريحا، ومختبر العظام والنباتات في رام الله، ومختبر ترميم المواد الأثرية.</p> <p>ترميم وتأهيل مدرسة فاطمة خاتون، برج الفارعة، البلدة القديمة في بيت ليد، البلدة القديمة في سنيريا، سبسطيا، مقام الشيخ شعله، مبنى دار الضرب، البلدة القديمة في عين عريك، قلعة دار الخواجا، برج بيت عور الفوقا، خان البيرة، كنيسة الخضر، البلدة القديمة كفر عقب، مقام النبي موسى، المعسكر العثماني (قلعة الجفتلك)، مقام النبي ياقين، قلعة الكرمل، قصر سلامة علي، والحديقة الأثرية في تل بلاطة.</p> <p>تطوير خمسة متاحف: متحف طولكرم، متحف جنين، متحف نابلس، متحف قلقيلية، متحف الخليل، والتحضير لاستعادة متحف الآثار الفلسطيني (روكفلر) وإعادة تأهيله.</p> <p>العمل على مواقع في مناطق 'C': تل دوسان، تل تعنك، تل النصبة، الحرم الإبراهيمي، تلول أبو العلايق، خربة قمران.</p>	<p>مواقع تراث ثقافي محمية ومصانة ومدارة بشكل فعال</p>

رابعاً: في مجال البنية التحتية

قطاع مرافق النقل والمواصلات

الهدف العام		
إنشاء وتشغيل وصيانة شبكة ومرافق ووسائل نقل ومواصلات حديثة ومتكاملة وأمنة تربط جميع ربوع فلسطين ببعضها، وتحقق تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتعزز التواصل مع الجوار العربي.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
بيئة تشريعية حديثة وفعالة	انجاز قانون المرور وقانون الطرق. إجراء مراجعة للقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالقطاع.	وزارة النقل والمواصلات

	<p>تنظيم آليات تشغيل قطاع النقل العام، وتشجيع دمج شركات النقل بالحافلات، وتحديث أسطول النقل العام، وتطوير نظام محوسب لتعريف النقل العام.</p> <p>إعادة هيكلة خطوط السير ومراكز الانطلاق والوصول الحالية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وإنشاء مواقف التحميل والتنزيل وتزويدها بنظام معلومات الحافلات، ووضع جداول زمنية واضحة لمختلف مشغلي خطوط السير من الحافلات و المركبات العمومية.</p> <p>دراسة تقييمية لقطاعات النقل ونقل البضائع على الطرق والمعابر المطبقة حالياً.</p>	تنظيم وتطوير قطاع النقل العام
	<p>تطوير نظام شامل لإدارة المعلومات (MIS).</p> <p>تطوير البنية التحتية لدوائر السير في جميع المحافظات، وتجهيز مجمعات دوائر ترخيص في نابلس ورام الله والخليل وغزة وخان يونس.</p> <p>تطوير وتطبيق نظام متابعة ورقابة فاعل للتأكد من الالتزام بالمواصفات والمعايير.</p>	نظام عمل مؤسسي وخدمات متميز وشفافة
	<p>تطوير وتطبيق مخطط المواصلات والطرق الشامل Transport & Roads Comprehensive Master plan، بما في ذلك محاور طرق شمال-جنوب وشرق-غرب.</p> <p>تخطيط وتصميم مخطط شبكة السكك الحديدية الشامل، وإنشاء هيئة السكك الحديدية.</p> <p>تحديد الرابط الوطني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعمل التصاميم الهندسية اللازمة للمسار ومحتوياته.</p>	
وزارة الأشغال العامة والإسكان	<p>الانتهاء من إعادة تأهيل وإعادة إنشاء 150 كم من شبكة الطرق خارج حدود البلديات والهيئات المحلية.</p> <p>الانتهاء من تنفيذ 31 كم من الطرق التي تخدم المناطق المتضررة من الجدار والاستيطان.</p> <p>المباشرة في تنفيذ مجموعة من مشاريع إعادة تأهيل وإعادة إنشاء مجموعة من الطرق بمجموع أطوال يبلغ 180 كم.</p> <p>تنفيذ أعمال الصيانة الروتينية (ترقيعات، أكتاف، دهان، وغيرها) على 350 كم من شبكة الطرق خارج حدود البلديات والهيئات المحلية.</p> <p>المباشرة في تنفيذ مشاريع إصلاح وإعادة تأهيل وإعادة إنشاء الأجزاء المتضررة من شبكة الطرق في غزة بما فيها الانتهاء من إعادة تأهيل جسر حجر الديك والشروع في إعادة تأهيل جسري السكة والزهراء.</p> <p>الانتهاء من إنشاء قاعدة بيانات شبكة الطرق على نظام المعلومات الجغرافية.</p> <p>الانتهاء من تحضير واعتماد المواصفات القياسية للطرق.</p>	شبكة طرق فعالة وأمنة
وزارة الحكم المحلي	إعادة تأهيل 1200 كم طرق داخلية في مختلف الهيئات المحلية.	

جهات الاختصاص		
وزارة النقل والمواصلات، و جهات الاختصاص	استكمال تنفيذ مشروع وضع الشاخصات والإشارات المرورية على الطرق (مشروع اعرف وطنك). إعداد دراسات مرورية لأحجام المرور الناتجة عن المدن الجديدة، واستكمال إعداد دليل السلامة المرورية، ورفع مستوى التوعية المرورية. التطوير المؤسسي للمجلس الأعلى للمرور.	

قطاع المنافذ الدولية

الهدف العام		
ربط فلسطين بالعالم من خلال بناء وتشغيل المطارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحديثها، وإنشاء ميناء بحري حديث في قطاع غزة، وبناء المعابر الحدودية التي تتسم بفعاليتها ونجاعتها من خلال الرابط الإقليمي البري.		
المجال	الإجراء وألوية العمل	الجهة المسؤولة
تنظيم وبناء وإعادة تأهيل المعابر الدولية البرية	إصدار قانون ينظم عمل المعابر الفلسطينية.	وزارة النقل والمواصلات والجهات ذات العلاقة
	تخطيط وتصميم نموذج للمعابر الدولية الفلسطينية. إعداد الدراسات والانتها من الاستعدادات اللازمة للشروع في إعادة تأهيل جسر الأمير محمد (دامية)، ومعبر العودة (رفح) البري.	وزارة النقل والمواصلات
نقل جوي فعال قادر على المنافسة	إعداد الدراسات والتحضيرات اللازمة للشروع بإعادة اعمار وتشغيل مطار ياسر عرفات الدولي. عمل التحضيرات وإعداد الدراسات والتصاميم اللازمة لإنشاء مشروع مطار فلسطين الدولي بمحافظة القدس- البقعة، وبما يشمل: دراسة الجدوى الاقتصادية، دراسة الأثر البيئي، دراسة التربة وطوبغرافية الأرض، إعداد المخططات التصميمية ووثائق العطاء، استملاك أرض المطار، أعمال الحفريات والدفان والتسويات لأرضية المطار. إعداد الدراسات وعمل التحضيرات اللازمة لاستلام وتطوير وتشغيل مطار قلنديا- القدس. إعداد دراسة تقييمه لواقع مؤسسة الخطوط الجوية الفلسطينية. نقل حجاج فلسطين.	
مؤسسة بحرية ذات كفاءة	عمل التحضيرات اللازمة للبدء بأعمال بناء ميناء غزة الدولي. انجاز الاستعدادات الخاصة بتدعيم وتعميق وصيانة مرفأ الصيادين.	وزارة النقل والمواصلات
الرابط الإقليمي البري	تخطيط وتصميم الرابط الإقليمي البري (الطريقي والسككي) مع دول الجوار.	

الأرصاء الجوية	تطوير محطات الأرصاد الجوية.
----------------	-----------------------------

قطاع الطاقة

الهدف العام	
<p>تلبية الاحتياجات الفلسطينية للطاقة وتنويع مصادرها، بما في ذلك استغلال مصادر الطاقة البديلة، وذلك بأعلى نجاعة وأقل تكلفة ممكنة، وإنشاء شبكة وطنية تجارية كفوة ومقننة لتوزيع الكهرباء، وتنمية ثقافة تقنين الاستهلاك عند المواطن الفلسطيني بما يعود بالنفع المباشر عليه، ويقلص التكلفة الفلسطينية الإجمالية.</p>	
المجال	الإجراء وألوية العمل
تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها	<p>توقيع اتفاقية الإنشاء مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية وإعداد الدراسات التفصيلية والعطاءات من أجل 'بناء خط الربط مع الأردن بما يشمل محطة تحويل KV161/400 ومحطتي تحويل KV33/161'.</p> <p>الشروع بعقد اتفاقية بخصوص تصدير الغاز من بحر غزة.</p> <p>استملاك الأراضي اللازمة لبناء أربع محطات تحويل بجهد KV33/161 كمرحلة أولى (أخذين بعين الاعتبار أحمال المناطق الصناعية المقترحة والمدن الجديدة) وتنفيذ 20% من محطات جنين، نابلس، الخليل.</p>
إعادة هيكلة قطاع الطاقة الكهربائية	<p>تطوير عمل مجلس تنظيم قطاع الطاقة الكهربائية من خلال: إصدار التعليمات والنظم الخاصة بتنظيم قطاع الكهرباء، تحضير البنية التحتية والإدارية لمجلس تنظيم الكهرباء، إصدار اللوائح الداخلية للمجلس، تحضير التشريعات ونماذج الرخص والمعايير الخاصة بالرخصة، تحضير آليات ضبط التقيد بشروط الرخصة.</p> <p>إنشاء شركة كهرباء الشمال.</p> <p>إنشاء شركة كهرباء الجنوب.</p>
سلطة الطاقة وهيئة البترول والغاز	إجراء دراسة فنية واقتصادية وقانونية لتحليل واقع قطاع مشتقات البترول والغاز.
سلطة الطاقة	<p>شراء وتوزيع 95 ألف عداد مسبق الدفع من أصل 140,000 عداد.</p> <p>شراء وتركيب 10,000 عداد مسبق الدفع في غزة.</p>
وزارة الحكم المحلي	الانتهاء من دراسة ترشيد الطاقة في الهيئات المحلية والبدء بتطبيقها في البلديات.
سلطة الطاقة، وزارة الحكم المحلي، وشركات الكهرباء	<p>إعادة تأهيل 350 كم من شبكات الكهرباء.</p> <p>تنفيذ المرحلة الثانية من إعادة تأهيل محطة التحويل في محطة توليد كهرباء غزة بقدرة 50 MVA، بالإضافة إلى تنفيذ 20 كيلومتر من شبكات الضغط المتوسط.</p>

سلطة الطاقة	إجراء مباحثات لعقد اتفاقية تجارية مع جمهورية مصر العربية لإيصال الغاز الطبيعي لمحطة توليد كهرباء غزة.	تنويع المصادر وتوفير احتياطي استراتيجي من الطاقة
-------------	---	--

قطاع المياه

الهدف العام		
المساعدة في العمل للحصول على الحقوق المائية الفلسطينية الكاملة، وتطوير وتنويع مصادر المياه، وإنشاء شبكة مياه عامة تكفل تزويد المواطن الفلسطيني بالمياه الصالحة للاستخدام البشري وفقاً للمعايير الدولية، إضافة إلى توفير المياه لأغراض الري والزراعة.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
تأهيل منظومة المياه	تنفيذ 450 كم من خطوط المياه الرئيسية الناقلة وتصميم 150 كم خطوط جديدة. إنشاء 27 خزان تزويد للمياه وتحضير تصاميم 20 خزان جديد. إنشاء محطات ضخ في 15 موقع وتحضير التصاميم ل 10 محطات جديدة. تصميم شبكات مياه في 35 هيئة محلية. الانتهاء من 30% من مشروع الطوارئ لإعادة تأهيل آبار وشبكات مياه في غزة.	سلطة المياه
	إنشاء شبكات مياه جديدة في 26 هيئة محلية بطول 600 كم. تأهيل شبكات مياه في 30 هيئة محلية بطول 550 كم.	سلطة المياه ووزارة الحكم المحلي
حفر وتأهيل آبار جديدة	عمل التحضيرات لحفر بنزين في كردلا- طوباس بقدرة 4 مليون م ³ /سنة. تصميم 5 آبار ارتوازية في: عزون، بلعاء، طولكرم، عينتا، شوفة. وتشتمل التصاميم على إعداد كافة المخططات الهندسية والوثائق الفنية لتجهيز الآبار وتزويدها بوحدات الضخ وكافة المعدات الكهربائية وكل ما يتعلق بطرح ووثائق العطاء. عمل التحضيرات لحفر 10 آبار مياه في منطقة طولكرم وقليلية بقدرة 20 مليون م ³ /سنة. عمل التحضيرات لحفر 10 آبار مياه في الحوض الشمالي الشرقي بقدرة 15 مليون م ³ /سنة. عمل التحضيرات لحفر 8 آبار جديدة في منطقة مساقط الفشخة بقدرة 12 مليون م ³ /سنة. تأهيل 8 آبار ارتوازية لأغراض الشرب في: دير الغصون، بئري بلدية طولكرم، بيت دجن، طمون، زيتا، يعبد، قليلية. تجهيز 5 آبار ارتوازية لأغراض الشرب، وتشتمل تركيب مضخات جديدة	سلطة المياه

	وكافة المعدات الكهربائية في: عنتابا، طوباس، طمون، ميتلون، أريحا. تشغيل 3 آبار جديدة لتضخ إلى الخزانات الرئيسية في: قباطية، سبسطية، روجيب. الانتهاء من حفر خمس آبار إنتاجية في الحوض الشرقي في منطقة بني نعيم.	
وزارة الزراعة و سلطة المياه	تأهيل 29 بئر مياه زراعي وتصميم 33 بئراً أخرى.	
سلطة المياه	البدء بتنفيذ خطة الإصلاح المقررة من مجلس الوزراء لقطاع المياه والصرف الصحي والتي تشمل: مراجعة وتعديل الإطار المؤسسي لقطاع المياه والصرف الصحي. مراجعة وتعديل الإطار القانوني للقطاع. الشروع بتنفيذ الإطار القانوني والمؤسسي المعدل. تطوير قدرات مصلحة مياه بلديات الساحل لمتابعة جودة المياه في قطاع غزة.	بناء قانوني ومؤسسي فعال وحديث
سلطة المياه ووزارة الزراعة	تحضير دراسة جدوى لقناة الغور الغربية بقدرة 257 مليون م ³ /سنة. تحضير دراسة جدوى لأنظمة الحصاد المائي (السدود) في منطقة العوجا، الفارعة، وادي القلظ. تحضير دراسة جدوى لإنشاء محطة تحلية الفشخة بقدرة 22 مليون م ³ /سنة.	إدارة المصادر المائية بكفاءة وبشكل مستدام
وزارة الزراعة	إنشاء 5000 بئر جمع لمياه الأمطار ضمن مشروع استصلاح الأراضي. إنشاء 22 محطة تحلية للمياه المسوس والمالحة في الأغوار. توفير ما يقارب 25% من المياه المستخدمة في الزراعة من خلال: تقليل الفاقد في أنظمة النقل والتوزيع، نقل المياه بين المحافظات، إعادة تأهيل شبكات الري وزيادة كفاءة أنظمة الري.	تطوير الاستفادة من المياه غير التقليدية
سلطة المياه	إعادة تأهيل وتشغيل محطة تحلية مياه دير البلح. الانتهاء من دراسة التقييم الأولية لموقع بركة الشيخ رضوان لجمع مياه الأمطار في غزة.	

قطاع المياه العادمة

الهدف العام	توسيع أنظمة معالجة المياه العادمة في جميع أنحاء فلسطين، واستخدام المياه المعالجة لدعم قطاعي الزراعة والصناعة، ومنع تلويث المصادر المائية التي تملكها فلسطين.
-------------	--

المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
تخلص آمن من المياه العادمة	تنفيذ 30% من شبكة صرف صحي ومحطة معالجة مسلية- جنين، وتنفيذ 50% من أنظمة صرف صحي في باقة الشرقية، برطعا الشرقية وحبله. الانتهاء من تنفيذ شبكات صرف صحي في منطقة ارتاح والشويكة في طولكرم، ارطاس- بيت لحم، وحي الطيرة- رام الله. البدء بتأهيل أنظمة الصرف الصحي في مدينة غزة.	سلطة المياه
	إعادة تأهيل 100 كم من شبكات الصرف الصحي.	وزارة الحكم المحلي
محطات معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها	الانتهاء من إعادة تأهيل وتوسعة محطة جنين، وتنفيذ 30% من محطة معالجة نابلس الغربية. إعداد دراسات الجدوى والتصميم الأولي وتقييم الأثر البيئي لمحطة تنقية رام الله 'عين جريوت'. الانتهاء من دراسة الجدوى والدراسات الفنية لمحطة معالجة عين سينيا والتي ستخدم تجمعات: بيرزيت، دورا القرع، عين سينيا، الجلزون. إعداد دراسة الجدوى والدراسات الفنية لمحطات معالجة جديدة في: نابلس الشرقية، طوباس، طمون، ميثلون. الانتهاء من الخط الرئيسي ومحطة المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية لمدينة طولكرم. إعداد الدراسات والبدء بتنفيذ محطة معالجة للمنطقة الصناعية جنين، ومحطة معالجة للمنطقة الصناعية في بيت لحم. إعداد دراسة جدوى لمحطة معالجة تجمع الوجة (بتير، حسان، نحالين، الوجة، وادي فوقين)، ومحطة معالجة أريحا، ومحطة معالجة تياسير في طوباس. إعداد الدراسات الأولية للمناطق الريفية الفلسطينية لإنشاء أنظمة صرف صحي. توسعة وتأهيل محطة الروبة الصناعية لمحاجر الخليل. الانتهاء من الأعمال الإنشائية والميكانيكية لمحطة الشيخ عجلين في مدينة غزة، والانتهاء من الأعمال الكهروميكانيكية لتطوير محطة معالجة مجاري رفح، والانتهاء من الدراسات الفنية وتقييم الأثر البيئي لمحطة تنقية خان يونس.	سلطة المياه
	عمل دراسة جدوى لإعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة (محطة البيرة).	وزارة الزراعة وسلطة المياه
	إعداد نظام إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة.	وزارة الزراعة
	عقد دورات تدريبية و15 دراسة بحثية في مجال الصرف الصحي لممثلي الهيئات المحلية والجامعات الفلسطينية تمهيداً لإعداد إستراتيجية الصرف	سلطة المياه

الصحي (تنفيذ 50%).

قطاع النفايات الصلبة

الهدف العام		
المحافظة على أرضنا وحمايتها عن طريق توسيع معامل معالجة/ تدوير النفايات الصلبة، ونشر ثقافة تحت المواطنين على تقليص كميات النفايات الصلبة التي ينتجوها وإعادة استخدامها وتدويرها.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
نظام فعال لإدارة النفايات الطبية والخطرة	إعداد نظام لإدارة النفايات الطبية، ونظام لإدارة النفايات الخطرة. إعداد قوائم للنفايات والمواد الخطرة. إعداد تقرير وطني حول النفايات الخطرة، وإعداد خطة وطنية أولية لإدارة النفايات الخطرة.	سلطة جودة البيئة
تحسين وضع البنية التحتية	توريد 60 معدة للنفايات الصلبة و2000 حاوية لمجالس الخدمات المشتركة للنفايات الصلبة وبعض الهيئات المحلية. البدء بإنشاء مكب نفايات الجنوب (محافظة الخليل وبيت لحم): طرح وثائق العطاء الخاص بتنفيذ المكب وعطاء المعدات اللازمة للمشروع ومعدات إعادة التدوير وتوريدها. تأهيل وتحسين مكب يطا لاستخدامه كبديل لحين الانتهاء من مكب الجنوب. إغلاق المكبات العشوائية في محافظتي بيت لحم والخليل والبالغ عددها 17 مكباً. حملة توعية بيئية للسكان المحليين. البدء بإنشاء مكب نفايات الوسط (محافظة رام الله والبيرة): شراء الأراضي الخاصة بمشروع مكب النفايات الإقليمي لمحافظة رام الله والبيرة. إغلاق 15 مكباً من المكبات العشوائية في محافظة رام الله والبيرة والتي يبلغ عددها 77 مكباً. تنفيذ مشروع تجريبي لإغلاق المكبات العشوائية في القرى الواقعة شمال المحافظة واستبدالها بمكب مؤهل تظمر فيه نفايات ذلك التجمع القروي، بالإضافة إلى رفع كفاءة نظام إدارة النفايات الصلبة في تلك القرى.	وزارة الحكم المحلي

قطاع البيئة والموارد الطبيعية

الهدف العام
المحافظة على التراث الطبيعي الذي تزخر به دولة فلسطين وحمايته بما يضمن للأجيال القادمة من أبنائنا الاستفادة منه، وإنشاء قاعدة

لمشاريع التنمية المستدامة، ومعالجة الأضرار طويلة الأمد التي سببتها جميع أشكال التلوث لأرضنا، والانضمام إلى المساعي الدولية التي تستهدف محاربة ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من أثارها على أبناء شعبنا.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
بيئة قانونية ومؤسسية ملائمة	صياغة اللوائح التنفيذية والتعليمات الخاصة بقانون البيئة، وهي: نظام حماية الطبيعة، نظام إدارة النفايات الطبية، نظام الشروط البيئية لمناسير الحجر والرخام ومصانع البلاط والباطون الجاهز. تعزيز الرقابة البيئية وإنشاء شرطة بيئية مدربة لتطبيق القانون. إجراء تقييم لقطاع العمل البيئي وتعزيز قدرات سلطة جودة البيئة. إنشاء قاعدة بيانات بيئية متخصصة وشاملة.	سلطة جودة البيئة
إدارة المصادر البيئية	إعداد خطط لإدارة وتنظيم المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل. إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة التصحر.	
حماية البيئة	تحديد قائمة بالمناطق الأكثر تلوثاً. إعداد وتنفيذ خطط تأهيل ثلاثة محاجر وكسارات مهجوره.	

قطاع الإسكان والمباني العامة

الهدف العام		
تحقيق الفوائد والمزايا الاجتماعية والاقتصادية التي تفرزها تنمية قطاع الإسكان والصناعات المرتبطة به، وتوفير المساكن ذات التكاليف المنخفضة للمواطنين الذين يحتاجون إليها، وإعداد معايير الإسكان والبناء التي تضمن إنشاء مساكن تتصف بصفات السلامة والأمان والتي يستطيع أبناء شعبنا تحمل تكاليفها وتملكها. إضافة إلى تحقيق الاكتفاء من المباني العامة التي تمتلكها الحكومة.		
المجال	الإجراء وأولوية العمل	الجهة المسؤولة
تدخلات وسياسات تمكن ذوي الدخل المحدود من امتلاك مساكنهم	الاستمرار في تنفيذ مشروع الإسكان النمساوي في نابلس وإسكان قلقيلية والتي تضم 100 شقة سكنية. الاستمرار في مشروع إعادة بناء الشقق والبيوت السكنية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والانتهاه من بناء 77 وحدة سكنية في رفح من أصل 300 وحدة ومدرستين ومسجد، والانتهاه من بناء 48 وحدة سكنية في خانينس من أصل 200، والانتهاه من أعمال التصميم ل 100 وحدة سكنية جديدة في محافظة شمال غزة. إنهاء التحضيرات وتوقيع الاتفاقيات اللازمة مع البنوك والمستثمرين للمباشرة في تنفيذ مشاريع الوحدات السكنية لموظفي القطاع العام. الانتهاه من تحضير الدراسات للتدخلات الضرورية في الطرق والبنية التحتية اللازمة لمشاريع الإسكان التي ينفذها المستثمرون في القطاع الخاص وجمعيات الإسكان التعاونية والعمل على تأمين التمويل اللازم لتنفيذها.	وزارة الأشغال العامة والإسكان

	<p>الانتهاء من تنفيذ مبنى مجلس الوزراء ضمن مشروع مجمع الوزارات في رام الله.</p> <p>الاستمرار في تنفيذ مباني خمسة وزارات ومؤسسات ضمن مجمع الوزارات في رام الله.</p> <p>إعادة بناء مجمع الوزارات والمباني العامة التي دمرت أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة.</p> <p>الانتهاء من تحضير الدراسات والتصاميم لإنشاء مجمعات الدوائر الحكومية في المحافظات المختلفة.</p> <p>الانتهاء من تشطيب وتأهيل مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون في رام الله.</p> <p>المباشرة في بناء مقر محافظة طوباس.</p>	<p>مقرات ومكاتب لوزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الפלستينية</p>
--	--	---